الأمم المتحدة

A/56/PV.12

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **١٢**
الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٦٦ من جدول الأعمال

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إجراء مناقشة تمهيدية لهذا البند في الجلسات العامة على أساس أن النظر في الجوانب التقنية للبند ستبقى في اللجنة السادسة.

أود أن أدلي ببيان موجز.

نجتمع اليوم بعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع من أسوأ هجمة إرهابية في تاريخ العالم. وأعلم أنني أتكلم باسمنا جميعا عندما أعرب مرة أخرى عن عميق مواساتي وتعازيّ لأسر وأحباء الضحايا الأبرياء الذين فاق عددهم ٦٠٠٠ شخص.

وكما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) في ١٢ أيلول/سبتمبر وتأكد من جديد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر، تشكل هذه الهجمات الشرسة، التي لم يسبق لها مثيل في نطاقها ولا في وحشيتها، تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. والأكثر من ذلك أن هذه الأفعال لم تكن موجهة إلى أهداف مادية فحسب، بل إلى هيكل القيم المتحضرة ذاته – السلام والحرية والتسامح وحقوق الإنسان – الذي ينتظم حوله المجتمع الدولي.

واستجابت الجمعية العامة لهذا التحدي بفعالية وتكلمت بلهجة قوية واضحة. ففي أول يوم من أيام الدورة، ١٢ أيلول/سبتمبر، اتخذت الجمعية بالإجماع القرار ١/٥٦، بشجب أكثر الهجمات الإرهابية شناعة وبالدعوة إلى تعاون دولي أكبر للقضاء على الإرهاب الدولي واستئصاله في نهاية المطاف. وإني واثق بأن جلساتنا أثناء الأيام القليلة القادمة ستقدم حافزا يأتي في أنسب وقت لتحقيق الأهداف التي تضمنها القرار ١/٥٦.

والواقع أن قضية الإرهاب الدولي ظلت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة طيلة عدة سنوات. واتخذت خطوة هامة عام ١٩٩٤ عندما أصدرت الجمعية الإعلان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-55747 (A)
0155747

المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وفي عام ١٩٩٦، أصدرت الجمعية إعلانا يستكمل إعلان عام ١٩٩٤ وشكلت لجنة مخصصة لمعالجة هذه القضية. وقد أوكلت بهذه اللجنة المخصصة وفريق عامل تابع للجنة السادسة مهمة وضع مشاريع تفصيلية لاتفاقيات ضد الإرهاب الدولي.

وفي السنوات القليلة الماضية، أسهمت الجمعية في وضع إطار قانوني شامل لاتفاقيات مكافحة الإرهاب عن طريق اعتماد صكين رئيسيين هما الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدتها الجمعية بقرارها ١٦٤/٥٢، والتي دخلت حيز النفاذ في ٢٣ أيار/مايو من هذا العام. والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية بقرارها ١٠٩/٥٤، والتي حصلت حتى الآن على ٤٥ توقيعا وأربعة تصديقات. وهذه الاتفاقية تتطلب ١٨ تصديقا آخر لكي تدخل حيز النفاذ.

وبناء على هذا التقدم المحرز في بناء إطار دولي فعال لمكافحة الإرهاب تناقش الدول الأعضاء الآن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وهذه الاتفاقية، بعد إبرامها، وبالاقتران مع الاتفاقيات الاثنتي عشرة السارية التي تتناول مختلف جوانب الإرهاب، ستعزز إلى حد كبير قدرة المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ولهذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحث الدول الأعضاء على تدعيم جهودها لإنجاز إبرام الاتفاقية الشاملة في وقت مبكر. وأود في نفس الوقت أن أشجع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على الاتفاقيات الموجودة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد أن مكافحة الإرهاب قضية تتعدى الاختلافات الثقافية والدينية، في حين أن الإرهاب نفسه يهدد الأفراد من جميع الثقافات والأديان. ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن الإرهاب ليس سلاحا تسلطه حضارة على أخرى، بل أداة تدمير تسعى من خلالها عصابات صغيرة من المجرمين إلى تقويض الحضارة نفسها.

لقد كرست الأمم المتحدة هذه السنة سنة الحوار بين الحضارات. والإرهاب من أخطر القضايا الدولية المتعددة وأكثرها إلحاحا التي لا يمكن معالجتها بفعالية إلا بروح الحوار المشترك بين الثقافات. فمن خلال هذا الحوار يمكن لشعوب العالم أن تتحد حول مصالحها العامة وقيمها المشتركة، التي يتعرض الكثير جدا منها للتهديد المباشر من الإرهاب الدولي.

ولا يمكن لأي شخص أن يعوض الخسارة الحمقاء في الأرواح في ١١ أيلول/سبتمبر، ولكنني أرجو أن تعمل هذه المأساة الشنيعة على تعزيز تصميمنا على القضاء المبرم في نهاية المطاف على تهديد الإرهاب الدولي.

والآن أعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اتخذ مجلس الأمن بالإجماع مساء يوم الجمعة قرارا واسع النطاق يرمي إلى استهداف الإرهابيين ومن يحتضنونهم أو يساعدونهم أو يدعمونهم. ويتطلب هذا القرار من الدول الأعضاء أن تتعاون في مجالات واسعة النطاق، من قمع تمويل الإرهاب إلى توفير الإنذار المبكر والتعاون في التحقيقات الجنائية وتبادل المعلومات بشأن الأعمال الإرهابية المحتملة. وأحيي المجلس لتصرفه بهذه السرعة لكي يكرس في قانون أولى الخطوات الضرورية للدفع قدما بهذه المكافحة بنشاط وعزم جديدين.

والآن، يجب أن تبذل جميع الدول جهودا أكبر لتبادل المعلومات بشأن الممارسات التي ثبتت فعاليتها والدروس المستفادة في مكافحة الإرهاب، حتى يتسنى وضع نموذج عالمي ممتاز. ويتطلب تنفيذ هذا القرار خبرة تقنية على

الصعيد الوطني. وأحث الدول التي يمكن أن تقدم مساعدة في هذا المجال أن تفعل ذلك – وأن تفعل ذلك بسخاء – وبدون تأخير.

لقد تمكن المجتمع الدولي حتى الآن من العمل بسرعة وباتحاد لم يسبق لهما مثيل. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارين قويين يشجبان الهجمات ويطالبان جميع الدول بالتعاون لكفالة مثول مرتكبي هذه الجرائم أمام القضاء. وقد اتخذ مجلس الأمن الآن قرارا ثانيا أكثر تفصيلا يبنى بسرعة على القرار الأول. واليوم، تجتمع هذه الجمعية للتداول بشأن ردها هي على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

السبب واضح في هذه الاستجابة وفي هذه الوحدة التي لم يسبق لها مثيل. فالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، التي أسفرت عن مقتل حوالي ٦ ٠٠٠ شخص من ٨٠ بلدا، كانت من الأعمال الشريرة الشنيعة التي صدمت ضمير العالم كله.

ولكن يمكن أن يأتي الخير من الشر. ومن المفارقات أن هذه الهجمات الشرسة على إنسانيتنا المشتركة أكدت من جديد طبيعتنا الإنسانية المشتركة. والقسوة الفظيعة واللامبالاة الشديدة بالمعاناة والفجيعة اللتين حلتا بآلاف الأسر البريئة أسفرتا في نفس الوقت عن استجابة مخلصة من ملايين الأفراد العاديين في جميع أنحاء العالم وفي مجتمعات متنوعة عديدة.

والمهمة الآن أن نبني على موجة التضامن الإنساني هذه لكي نكفل الاحتفاظ بالزخم ولكي نرسم استراتيجية عريضة النطاق وشاملة، وفوق كل شيء مستدامة، لمكافحة الإرهاب واستئصاله من عالمنا.

وهذه الجلسة الهامة للجمعية العامة لها دور حاسم عليها أن تضطلع به في هذا الشأن. ويجب ألا يكون هذا الدور رمزيا فحسب، بل يجب أن ينذر ببدء حدوث تغييرات فورية وعملية وبعيدة المدى في السبل التي تسلكها هذه المنظمة ودولها الأعضاء لمكافحة الإرهاب.

اليوم توحد صدمة هذه الجريمة العالم، ولكن إذا أردنا أن نمنع اقتراف هذه الجرائم مرة أخرى، فيجب أن نبقى متحدين في سعينا إلى القضاء على الإرهاب. وببساطة، لا بديل عن التعاون الدولي في هذا الكفاح.

سوف يُهزم الإرهاب إذا استجمع المجتمع الدولي إرادته وتوحَّد في تحالف واسع النطاق، وإلا فلن يُهزم الإرهاب على الإطلاق. والأمم المتحدة في موقف فريد يسمح لها بالعمل كمحفل لهذا التحالف، وتطوير الخطوات التي يتعين أن تتخذها الحكومات الآن – فرادى وجماعات – لمحاربة الإرهاب على النطاق العالمي.

وينبغي أن يمنحنا رد الفعل العالمي على الهجمات الشجاعة ويغرس الأمل في نفوسنا حتى ننجح في هذه المعركة. إن مشهد الأشخاص الذين ينتمون إلى كل دين والذين اجتمعوا في المدن في كل جزء من العالم للإعراب عن الحزن والتعبير عن تضامنهم مع شعب الولايات المتحدة، لهو أبلغ بكثير من أي عبارات على أن الإرهاب مسألة لا تؤدي إلى انقسام البشرية، بل تؤدي إلى توحيدها. نحن في كفاح أخلاقي لمحاربة شر تحرِّمه جميع العقائد. ويتعين أن تقوم كل دولة وكل شعب بدور في هذا المضمار. لقد كان هذا هجوما على البشرية، ويتعين أن ترد عليه البشرية موحدة.

والمهمة العاجلة التي يتعين أن تقوم بها الأمم المتحدة الآن هي تطوير استراتيجية طويلة الأجل بغية ضمان الشرعية الدولية للكفاح الماثل أمامها. ومن شأن الشرعية التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة أن تكفل تمكين أكبر عدد من الدول المقتدرة التي لديها الرغبة من اتخاذ الخطوات اللازمة

والصعبة – في المجالات الدبلوماسية والقانونية والسياسية – المطلوبة لهزيمة الإرهاب.

إن الدول الأعضاء الممثلة هنا أمامها جدول أعمال واضح. يبدأ بضمان توقيع ومصادقة وتنفيذ جميع الدول للـ ١٢ اتفاقية وبروتوكول بشأن الإرهاب الدولي، التي تمت صياغتها بالفعل واعتُمدت تحت رعاية الأمم المتحدة.

وهناك اتفاقيتان بخاصة، من بين تلك الاتفاقيات، يمكن أن تعززا الكفاح ضد الإرهاب. أولا، الاتفاقية الدولية لقمع العمليات الإرهابية بالقنابل، التي دخلت حيِّز النفاذ في ٢٣ أيار/مايو من هذه السنة؛ وثانيا، اتفاقية عام ١٩٩٩ لقمع تمويل الإرهاب، التي وقّعت عليها حتى الآن ٤٤ دولة وصادقت عليها أربع دول. وتحتاج إلى ١٨ تصديقا إضافيا لتدخل حيِّز النفاذ، ويحدوني الأمل في أن يعتبر هذا الوقت وقتا مشرِّفا لكي تصادق فيه الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية الحيوية في أسرع وقت ممكن.

وبينما لا يتصور أحد أن هذه الاتفاقيات، حتى عندما تنفّذ، كافية لوضع حد للإرهاب، فهي مجرد جزء من إطار قانوني مطلوب لهذا الجهد. وأقترح أن تهتم الدول الأعضاء جميعها بهذا العمل كأول عمل جدير بالإنجاز خلال المناقشة العامة المتمثل في التوقيع على جميع الاتفاقيات المعنية بالإرهاب وأن تتعهد بالمصادقة على تلك الاتفاقيات وتنفيذها دون تأخير.

ومن الأهمية أيضا الاتفاق على إبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، لا يستطيع أي فرد أن يجادل بشأن طبيعة التهديد الذي يمثله الإرهاب أو ضرورة مواجهته باتخاذ إجراء عالمي. وأنا أفهم أن هناك قضايا معلّقة حالت دون الاتفاق على الاتفاقية. ويتعلق بعض أصعب القضايا بتعريف الإرهاب. وأفهم وأقبل ضرورة توفر الدقة القانونية. ولكني أقول بصراحة إن هناك أيضا حاجة إلى إيضاح أخلاقي. لا يمكن قبول حجة مَن يسعون إلى تبرير قتل الأبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة. وإذا كان هناك مبدأ عالمي واحد تستطيع جميع الشعوب أن تتفق عليه فهو هذا المبدأ على وجه التأكيد.

وحتى في حالات الصراعات المسلحة، غير جائز من الناحية القانونية استهداف المدنيين الأبرياء، فضلا عن أنه غير مقبول من الناحية الأخلاقية. ومع ذلك، وكما ذكرتُ في تقريريّ عن حماية المدنيين في حالات الصراعات المسلحة، يجري استهداف السكان المدنيين أكثر فأكثر وبصورة متعمدة في أغلب الأحيان. وبالفعل، أصبح المدنيون ضحايا رئيسيين في الصراعات. وتبلغ نسبتهم ٧٥ في المائة من جميع مجمل الإصابات.

ويقتضي ذلك منّا جميعا أن نولي المزيد من الاهتمام إلى التكلفة المدنية للصراعات. كما يقتضي أن الدول الأعضاء ترتقي إلى مستوى مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. ويتعين عليها أن تواجه بثبات حقيقة الجماعات المسلحة والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول التي ترفض احترام المبادئ المشتركة للكرامة الإنسانية.

ومن الصعب تصور أنه كان بالإمكان أن تحدث مأساة ١١ أيلول/سبتمبر بأسوأ مما حدث بالفعل. ولكن الحقيقة هي أنه إذا وقع هجوم واحد واستُخدم فيه سلاح نووي أو بيولوجي سيؤدي ذلك إلى قتل الملايين. ومع أن العالم لم يكن قادرا على منع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، هناك الكثير من الأعمال التي يمكن أن نقوم بها للمساعدة في منع الأعمال الإرهابية في المستقبل التي قد تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل. ويكمن أكبر قدر من الأخطار في ما تقوم به جماعات من غير الدول، أو حتى شخص واحد، يمتلك أو يستخدم سلاحا نوويا أو بيولوجيا أو كيميائيا.

ويمكن استخدام سلاح كهذا دون حاجة إلى أية قذيفة أو أي جهاز إطلاق معقّد آخر.

وبالإضافة إلى التدابير التي تتخذها فرادى الدول الأعضاء، يتعين علينا الآن أن نعزز القواعد العالمية لمكافحة استخدام أو تكاثر أسلحة التدمير الشامل. الأمر الذي يعني، في جملة إجراءات أخرى، مضاعفة الجهود لضمان عالمية المعاهدات الرئيسية والتحقق منها وتنفيذها تنفيذا تاما وهي المعاهدات المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل بما في ذلك تحريم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية التي تبحث تلك الأسلحة؛ وإحكام التشريعات الوطنية التي تنظم تصدير السلع والتكنولوجيات المطلوبة لتصنيع أسلحة التدمير الشامل وأجهزة إطلاقها؛ وبذل جهود جديدة لتجريم حيازة جماعات من غير الدول لأسلحة التدمير الشامل أو استخدامها لتلك الأسلحة.

وفضلا عن ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز الضوابط الناظمة لأنواع أخرى من الأسلحة التي تشكل أخطارا جسيمة عندما يستخدمها الإرهابيون. الأمر الذي يعني القيام بالمزيد من الأعمال لضمان حظر بيع الأسلحة الصغيرة للجماعات غير التابعة لدول؛ وإحراز تقدم في ما يتصل بإزالة الألغام الأرضية؛ وتحسين الحماية المادية للمرافق الصناعية الحساسة، بما في ذلك مصانع المواد النووية والكيميائية؛ وزيادة النشاط ضد التهديدات التقنية الإرهابية.

إننا إذ نسخر إرادتنا ومواردنا لكي نحرز النجاح في كفاحنا ضد الإرهاب، يتعين علينا أيضا أن نُعنى بجميع ضحايا الإرهاب، سواء كانوا هم الأهداف المباشرة أو من السكان الآخرين الذين يتأثرون بجهدنا المشترك. من أجل هذا بدأت بتوجيه تحذير للمانحين بشأن الحاجة المحتملة إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية السخية إلى شعب أفغانستان.

وهذا النداء ما هو إلا الجزء الأهم من عزمنا على مواصلة توفير الرعاية لمن يعانون من الفقر والأمراض والصراعات في أرجاء العالم. أما الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة لتعزيز التنمية، وحسم الصراعات التي طال أمدها، ومكافحة الجهل والتحيز فقد أصبحت الآن أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ١١ أيلول/سبتمبر.

إن ضحايا الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر هم أولا وأخيرا، المدنيون الأبرياء الذين فقدوا حياتهم وأسَرَهم التي نتفجع الآن عليهم. غير أن السلام والتسامح والاحترام المتبادل وحقوق الإنسان وحكم القانون والاقتصاد العالمي كلها أصبحت من بين ضحايا الأعمال الإرهابية.

ختاما، اسمحوا لي بأن أقول إن إصلاح الضرر الذي لحق بنسيج المجتمع الدولي واستعادة الثقة فيما بين الشعوب والثقافات لن يكون سهلا. ولكن مثلما يمكن لاستجابة دولية منسقة أن تزيد كثيرا من صعوبة قيام الإرهابيين بعملهم، فكذلك ينبغي أن تجمع الوحدة المنبثقة عن هذه المأساة بين جميع الأمم في الدفاع عن أول الحقوق الأساسية، وهو حق جميع الشعوب في أن تنعم بحياة يظلها السلام والأمن. هذا هو التحدي الماثل أمامنا في سعينا إلى القضاء على الشر المتمثل في الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى خلال شهر أيلول/سبتمبر، يطلب في رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا في المناقشة بشأن البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ”التدابير الرامية إلى

القضاء على الإرهاب الدولي''. وبالنظر إلى الأهمية المعلقة على المسألة قيد المناقشة، يُقترح أن تبتّ الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاستماع إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا في المناقشة بشأن هذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين في القائمة المتعلقة بهذا البند، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أن المكتب، في التقرير المتضمن في الوثيقة A/56/250، يوجه اهتمام الجمعية إلى الفقرة ٢٢ من مرفق القرار ٥١/٢٤١، التي تنص على أنه:

''يُفرض خارج المناقشة العامة حد زمني قدره ١٥ دقيقة في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية.''

يوجد الآن، كما يعرف المندوبون، ١٥٦ متكلما مدرجة أسماؤهم بالفعل في القائمة المتعلقة بهذا البند. ولكي نستمع إلى جميع المتكلمين في الوقت المناسب ونتجنب عقد جلسات في وقت متأخر من الليل، سيكون مما ييسر هذه المهمة كثيرا أن يبذل المتكلمون قصارى جهدهم لجعل بياناتهم أقصر من ١٥ دقيقة، والأفضل أن تقل عن ١٠ دقائق. وسوف ييسر هذا نظرنا في هذا البند في توقيت جيد ويساعدنا على التقيد ببرنامج عملنا لهذا الأسبوع. وأرجو مخلصا التعاون من الجميع.

وأود أن أذكّر الجمعية أيضا بأن رنين الهواتف الخلوية في القاعة يخلّ بسير الجلسات العامة. ولذلك أشير على الممثلين مرة أخرى بقطع الاتصال عن هواتفهم الخلوية أو تعطيل رنينها.

السيد أغيري ساكاسا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): قبل أن أبدأ، اسمحوا لي سيدي الرئيس هان بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأنا واثق من أن مقدرتكم الشخصية وكفاءتكم المهنية ستوجهان أعمالنا خلال هذه الدورة بنجاح. وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية كوريا على صداقتها العميقة لنيكاراغوا.

كما أود أن أشيد بسلفكم، السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال الدورة الخامسة والخمسين. وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام السيد كوفي عنان، الذي أعيد انتخابه لولاية ثانية، بفضل ما أبداه من التفاني والحنكة في إدارة منظمتنا.

تجولتُ ليلة أمس في الريح والمطر في شوارع هذه الحاضرة العظيمة، التي ذكرت إحدى اللافتات التي رأيتها أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد أصابتها ولكنها لم تدمرها. ووقفتُ أيضا في محطة للمترو أمام أحد ''حوائط الحِداد'' التي نظمها الناس تلقائيا لتكريم آلاف المفقودين وتخليد ذكراهم والسهر والصلاة من أجلهم. وكانت تلك المرة الأولى التي أدركت فيها وشعرت تماما بفداحة وبشاعة ما جرى يوم ١١ أيلول/سبتمبر وضرورة الحيلولة دون وقوع حوادث من هذا القبيل ثانية.

وأود أن تعلموا، سعادة السفير نغروبونت أن شعب نيكاراغوا وحكومتها يشاطران شعب وحكومة الولايات المتحدة ما يشعران به من الألم، وأننا نقف تماما إلى جانبكم، مستعدين لأن نفعل كل ما في قدرتنا المتواضعة للقضاء إلى الأبد على بلاء الإرهاب اللعين.

لقد أصغينا منذ دقائق للأونرابل رودلف جولياني، الذي لا يجسد روح مدينة نيويورك فقط، بل روح شعب الولايات المتحدة بأسره التي لا تقهر. ويستحق العمل الممتاز

الذي اضطلع به في مواجهة حالة الطوارئ الأخيرة منا أسمى آيات التقدير، كما يستحقها أفراد إدارة الإطفاء وإدارة الشرطة وأفرقة الإنقاذ الشجعان لما أبدوه من إصرار نموذجي، ولتضحيتهم الكبرى بأرواحهم في هذا السبيل.

لقد كانت عيون العالم شاخصة على هذه المدينة، ترقب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، وقت حدوثها تقريبا. وكنت في اجتماع لوزراء خارجية نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه في ليما حين حفرت تلك الصور الوحشية في ذاكرتي إلى الأبد. فسوف أتذكر على الدوام الشجاعة والإيثار اللذين استطاع الشعب الأمريكي، لا سيما سكان نيويورك، إبداءهما في مواجهة هذه المأساة التي فقد فيها نيف و ٦ ٠٠٠ من الأبرياء أرواحهم، من بينهم مئات من أبناء أمريكا الوسطى، وبعضهم أثناء كفاحهم البطولي لإنقاذ أرواح الآخرين.

لقد فرضت علينا جسامة هذه الأفعال الإجرامية تحديات جديدة أكبر حجما يتعين علينا أن نتحد في مواجهتها. وفي هذا الصدد، ترى نيكاراغوا أنه يلزم أن يطبق جميع أعضاء الأمم المتحدة استراتيجية منسقة تكسبنا الفعالية في معركتنا ضد الإرهاب الدولي.

ويجب أن نعي أننا نواجه الآن عدوا مشتركا، عدوا يعمل في الخفاء بأسلوب جبان ولكن شديد التطور، عدوا دائما ما يكون على صلات مشبوهة بجرائم أخرى عبر وطنية، مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وشتى أشكال الجريمة المنظمة التي تسهل إقتراف هذه الأفعال الإجرامية وتمولها.

لهذا السبب، ومن أجل حماية أمن الإنسانية والقيم الجوهرية لحضارتنا، علينا أن نشق طريقنا إلى الأمام، وأن ننهض ونجتاز هذه المحنة دون تردد، ونعزز التعاون لكي نعلن معا حربا عالمية على الإرهاب، العدو المشترك لجميع الشعوب وجميع المعتقدات والأديان وللسلام والديمقراطية. فهذا هو واجبنا. وهو، وأكرر، واجب حتمي لأسرة الأمم.

الخطوة الأولى لكسب الحرب ضد الإرهاب هي ألا نسمح لأنفسنا بأن نرتعب من أفعاله. وهذا ما حدا بنيكاراغوا إلى أن تقرر الشروع في التنظيم للاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في ماناغوا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، على الرغم من أن مؤتمرات دولية أخرى قد ألغيت في مختلف أنحاء العالم. وقد قررت نيكاراغوا أن تمضي في إجراءات عقد الاجتماع لأننا أردنا أن نبين أننا لن نستسلم للإرهاب، ولن نسمح لأنفسنا بالتخاذل أمام تلك القوى الشريرة التي تحاول تخريب حياتنا الطبيعية، وشل حركتنا، وجعلنا رهائن للخوف، وكل هذا باسم قضايا يُدعى أنها تمثل أهدافا نبيلة. وقد سعدنا أيما سعادة باستقبال أكثر من ٩٠ وفدا كان عليها أن تبذل تضحيات وجهودا جسيمة حتى تصل إلى ماناغوا، رغبة منها في الإعراب عن دعمها القوي للسلام والحلول السلمية للصراعات، وإظهار التزامها تجاه ملايين المواطنين الذين يعيشون في بلدان، مثل بلدي، منكوبة بوجود الألغام المضادة للأفراد.

لقد قطعت نيكاراغوا على نفسها عهدا بالتحلي بعزيمة قوية في مكافحة الإرهاب. ونحن نتخذ تدابير محددة وملموسة لأننا لن نسمح بأن تستخدم أراضينا نقطة إنطلاق لارتكاب أعمال بغيضة كتلك التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

وعلى وجه أكثر تحديدا، ولكي نقول ''لا'' بصوت مدو للإرهاب، اتخذنا الإجراءات التالية: أولا، عقد رئيسنا،

أرنولدو أليمان لاكايو، اجتماعا طارئا في هندوراس مع نظرائه من أمريكا اللاتينية يوم ١٩ أيلول/سبتمبر المنصرم، لاعتماد إعلان ''أمريكا الوسطى الموحدة ضد الإرهاب''، الذي أدانت فيه بلدان البرزخ بشدة أية صلة بين مجموعات أو قطاعات في منطقة أمريكا الوسطى وبين الإرهاب الدولي، وحددت إجراءات فورية مثل تعزيز آليات تبادل المعلومات والاستخبارات، وتعزيز أمن الحدود، وإحكام السيطرة على تدفقات المهاجرين، وإصلاح قانون العقوبات لتجريم الارتباط بالجماعات الإرهابية أو الأشخاص الإرهابيين، وتجميد الموارد المالية للشبكات أو الجماعات الإرهابية ومصادرها في نهاية المطاف – وهذه إحدى النقاط الأساسية التي ذكرها العمدة جولياني – وكفالة التنفيذ الكامل لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانيا، أصدرت نيكاراغوا، بوصفها مضيفة للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة أوتاوا، إعلانا يتضمن إدانة قوية للأعمال الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، حثثنا فيه جميع البلدان على العمل معا من أجل تقديم مرتكبي هذه الأعمال المشينة للمحاكمة، وكذلك الذين يساعدونهم ويدعمونهم. كما ناشدنا المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لإحباط الإرهاب من خلال زيادة التعاون والتنفيذ التام للاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك قرار المجلس المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقرار الجمعية العامة المتخذ في نفس اليوم.

وفي منظمة الدول الأمريكية، شاركت نيكاراغوا في تبني المبادرة البرازيلية الخاصة بدعوة جهاز التشاور لمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة، إلى الانعقاد فورا. واتساقا مع هذا الموقف، انضمت نيكاراغوا إلى دول نصف الكرة الغربي في اعتماد تدابير محددة ضد الإرهاب، من بينها وضع مشروع لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، بهدف حماية قيمنا المشتركة وحق مواطنينا في العيش في بيئة سلمية آمنة.

أخيرا، وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر المنصرم، اتفقت بلدان البرزخ في اجتماع للجنة الأمنية لأمريكا الوسطى، على إنشاء آليات جديدة للأمن وللتنسيق بين القوات المسلحة ولمؤسسات الهجرة والشرطة في أمريكا الوسطى، وذلك لتشكيل جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أذكّر بأن المبدأ السامي الذي يجمعنا معا، في هذا المقر، ما هو إلا توحيد جهودنا من أجل منفعة البشرية بالقضاء على تهديد الإرهاب. وما من شك في أن هذا الشر قد تطور فأخذ يلجأ إلى أشكال أشد تدميرا. ولكننا لا يمكن أن نسمح بهلاك المزيد من البشر الأبرياء، ولا يمكن أن نسمح للإرهابيين بأن يبثوا فينا بذور اليأس والخوف والقلق. لهذا السبب، وكما أكدتم مؤخرا، سيدي الأمين العام، ''يجب على الأمم المتحدة أن تبدي الشجاعة لأن تعترف بأنه مثلما توجد أهداف مشتركة، يوجد أيضا أعداء مشتركون''. وفي هذا السيناريو لا مجال للحياد، ولا يمكن لأحد أن يظل سلبيا أو لا أباليا.

وهذا ما دعا نيكاراغوا إلى تأييد مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، التي بدأت المفاوضات بشأنها على أساس المشروع المقدم من حكومة الهند، مشروع نعتبر مبادرة طرحه غاية في الأهمية. وبالمثل، نعرب عن إرتياحنا وتأييدنا التام للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع يوم الجمعة الماضي، والذي ينشئ إطارا عريضا لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه.

وتؤيد نيكاراغوا آراء الأمين العام للأمم المتحدة الذي عرّف منظمتنا بأنها المحفل الطبيعي لبناء إئتلاف عالمي يضفي شرعية عالمية طويلة الأجل على الكفاح ضد الإرهاب.

ومع ذلك، لا يمكن أن تكون تلك الدعوة العالمية لمنظمتنا مكتملة ما دامت دولة ذات جذور ديمقراطية عميقة لا تستطيع المشاركة كعضو كامل العضوية في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وأشير هنا إلى جمهورية الصين، تايوان. فسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، مثلهم مثل جميع سكان العالم، يعانون آثار الإرهاب، وينبغي أن يضيفوا، في الأمم المتحدة، ما لديهم – من خبرة وتكنولوجيا وإجراءات للإسهام في الجهود العالمية لمكافحة هذه الأعمال التي تهدد سلام العالم وأمن جميع الشعوب.

واسمحوا لي أن أنوه بالجهود التي اضطلع بها بلدي لبناء نظام سياسي يستند إلى قيم الاحترام التام للديمقراطية، ونبذ ثقافة العنف كوسيلة لحل الخلافات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن الانتخابات الرئاسية القادمة، التي ستجرى في بلدي يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ستكون ثالث انتخابات رئاسية حرة وديمقراطية متتالية في تاريخنا، مما يقدم الدليل مرة أخرى على النضج السياسي المتعاظم الذي يتحلى به شعب نيكاراغوا، ورغبته الوطيدة في مواصلة مسيرة الأمة على درب الديمقراطية.

لقد بدأنا الأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات، ونحن موقنون بأنها ستمثل خطوة هامة للغاية في سبيل تعزيز ديمقراطيتنا الفتية. وعلى الرغم من ذلك، وبغية ضمان شفافية ومصداقية هذه العملية، دعونا العديد من البلدان الممثلة هنا لكي ترسل بعثات لمراقبة الانتخابات لدينا. وأود أن أكرر صباح اليوم التأكيد على هذه الدعوة، وأن أشكر البلدان التي قررت فعلا إرسال مراقبين لمشاركة أبناء نيكاراغوا في هذه الممارسة المدنية البهيجة.

في الختام أقول إن نيكاراغوا، التي كانت ضحية للحرب بكل ما أعقبها من آلام ومعاناة، لتشاطر أحزان الأسر المكلومة ضحايا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ونرجو أن تتمكن تلك الأسر، بفضل إيمانها الذي لا يتزعزع في المستقبل، من تخطي هذه المأساة.

تظهر لنا عمليات القتل عمدا لتلك الأعداد الكبيرة من الأبرياء وموجة الخوف التي أثارها هؤلاء الإرهابيون في كل أنحاء العالم ضرورة توحيد جهودنا لمكافحة الإرهاب. ويتعين علينا – وأكرر هذا – أن نعلن حربا عالمية على الإرهاب.

وينبغي أن يكون هدفنا القيام بعمل مشترك في إطار منظمتنا العالمية حتى لا نعطي هؤلاء الإرهابيين أي فسحة من الوقت أو مكان يلجأون إليه، وحتى لا نسمح بأن مفاوضات أو مناقشات حول حق يخص كل البشر، ألا وهو الحق في الحياة دون خوف من الإرهاب.

السيد نغروبونت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد كان القصد من هذه الدورة للجمعية العامة، كما يعلم جميع الأعضاء الحاضرين هنا، هو تنفيذ إعلان الألفية، الذي مضى على صدوره عام في هذا الشهر. وفي ذلك الإعلان، أعلنا بعض القيم الأساسية الضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وتلك القيم هي: الحرية، والمساواة والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة.

لقد وقف مكاني هنا جل الأعضاء الحاضرين معنا ليدلوا بملاحظاتهم الأولية أمام الجمعية العامة، لذلك فإنني على ثقة بأنهم جميعا يتفهمون جيدا كم كان سيسعدني أن أتناول الموضوعات الملهمة المتصلة بذلك الإعلان. وبعد أن التأم الصدع الذي كان قائما بين كونغرس الولايات المتحدة والرئيس الأمريكي حول أفضل السبل لدعم الأمم المتحدة، يمكنني أن أستخدم الوقت المتاح لي صباح اليوم لمخاطبة الجمعية العامة لكي أوضح مدى التزام الولايات المتحدة

المتجدد بعالم متجدد تسوده روح السلام والتعاون. وأؤكد للجمعية العامة أنني ملتزم بالإدلاء بذلك الخطاب ولكن ليس اليوم.

من الأمور المأساوية أن الهجمات الإرهابية البشعة التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أدت بنا، جميعا، لا إلى تناول إعلان الألفية، بل إلى العودة إلى إعلاننا الأصلي الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٤٥. لقد أعربنا في ذلك الحين عن إرادتنا السياسية بعبارات قوية وواضحة، أجد اليوم أن من الصعب أن أدخل تحسينات عليها. ولكن إذا سُمح لي بأن أضيف كلمة واحدة إلى ديباجة ميثاق هذه الهيئة الجليلة، فسأقول، ”نحن شعوب الأمم المتحدة ما زلنا عاقدين العزم على أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

إن الأعمال الوحشية التي حدثت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والأرواح البريئة التي أزهقت بشكل يعجز عنه الوصف، وتدمير مركز التجارة العالمي، وعملية الطيران الانتحارية التي اقتحمت جدران البنتاغون، والارتطام المروع لطائرة تجارية في حقول بنسلفانيا - كل ذلك كان مختلفا تماما عن أهوال الحرب التي عرفها أسلافنا وتعهدوا بإنهائها، ولكنها، مع ذلك كانت من أعمال الحرب. وكما قال الرئيس بوش، سنواجه هذا العنف بالعدالة المتسمة بالصبر، إلا أنه ”سواء قدمنا أعداءنا إلى العدالة، أو جلبنا العدالة إلى هؤلاء الأعداء، فإن العدالة ستتحقق“.

في ١١ أيلول/سبتمبر، شهد العالم التحول الأخير للإرهاب من الإحساس بالعذاب إلى الإحساس بالأزمة. ونحن نعرف أن الذي واجهناه هو سرطان، ونعرف أنه ينتشر بالإنبثاث. فقد وصلت شبكة القاعدة الإرهابية إلى نظم التعاون والاتصال، التي أنشأناها بمثابرة ودأب كيما نقرب بقاع العالم بعضها من بعض - من الطيران المدني إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى تحويل الأموال، إلى حرية الناس في التنقل، وحولت لبنات بناء السلام إلى أسلحة الحرب. رجال أسكرهم رؤية الخواء الانتحارية فأساءوا استخدام العناصر الأساسية للحياة المتحضرة وتجرأوا على الزعم بأن أفعالهم من صنع الله. لقد تملكتهم قوة ما، ولكنها ليست قوة سامية؛ بل قوة جعلت آثار تلك الهجمات تبدو لهم أعظم من أي شيء شاهدناه من قبل؛ وهي قوة تمثل النقيض المظلم للنور الذي كنا جميعا نريد رؤيته في فجر الألفية الجديدة.

لقد حدثت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر داخل أراضي الولايات المتحدة، ولكن الحزن الذي نجم عنها انتشر فيما يتجاوز حدودنا بكثير. إن وفد بلادي ليس الوفد الوحيد الذي شعر بالحزن. فهناك العشرات من الأمم التي فقدت رعاياها - من أشقائهم وشقيقاتهم وآبائهم وأمهاتهم وأطفالهم. ونحن نعرب عن أسانا العميق لهم جميعا. لقد شعر شعب الولايات المتحدة بتأثير عميق لعروض المؤازرة التي تلقيناها بدورنا - لا سيما من رجال المطافئ الآسيويين المدربين، وفرق مكافحة الحرائق الأوروبية، ورجال الإنقاذ من أمريكا اللاتينية، والأطباء العرب، وأخصائيي الصدمات النفسية من أفريقيا.

وإذ نجتمع اليوم هنا، أعلم أن جميع الحاضرين يتساءلون معي: ما الذي يمكن أن نفعله الآن؟ وما الذي يتعين علينا أن نفعله بعد ذلك؟ إن بعض الردود على هذين السؤالين سيحتاج إلى وقت على الرغم من الطابع الملح لضرورة الرد الفوري والغضب الذي نشعر به. وعلى كل، فإنه لم تمض سوى أسابيع قليلة على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إننا نحتاج إلى وقت أطول، وهذا هو لب رسالتي إليكم اليوم - الإجابة على هذين السؤالين ستتطلب التنفيذ المستمر للإرادة السياسية والالتزام الهام منا جميعا، الذي سيبث في كل التدابير التي نتخذها اليوم، والذي سيعطينا الشجاعة اللازمة للأعمال غير المتصورة التي سنقوم بها في

الغد. وأنا أعلم أننا قادرون على أن نعبئ تلك الإرادة السياسية لأن الجمعية العامة ومجلس الأمن أبديا في قراراتهما السريعة التي اتخذت يوم ١٢ أيلول/سبتمبر مظهرا لم يسبق له مثيل للتعبير الجماعي عن سخطنا وإدانتنا لتلك الأعمال.

إن الكفاح الذي نواجهه سيكون طويلا. وسيكون التقدم فيه متعرجا. وقد بدأنا بالفعل نرى أن نتائج سارة تحققت من خلال إنفاذ القانون بشكل فعال في أرجاء العالم، ولكن هذه الحرب لن تنتهي إلى أن نحطم قدرة الإرهابيين على تشاطر المعلومات والأساليب الفنية والأفراد والمال والأسلحة. وفي الوقت الذي نفكك فيه قدرة الإرهابيين على دعم مواردهم بالحيل العابرة للحدود، يجب علينا أيضا أن نوقف أنشطتهم في كل دولة عضو. ولا يمكن أن ندعهم يعملون معا؛ ولا يمكن أن ندعهم يعملون وحدهم؛ ولا يمكن أن ندعهم يعملون مطلقا.

قبل ثلاثة أيام حدد مجلس الأمن مهامنا المباشرة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهو دعوة ملحة إلى العمل. ويجب علينا جميعا أن نؤكد لحكوماتنا الحاجة الماسة إلى تنفيذ التدابير التي يأمر بها. والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ينفذ إلى لب كيفية عمل الإرهاب - ومن شأنه أن يحرم الإرهابيين من التمويل والملاذ الآمن وغير ذلك من أنواع الدعم؛ وسيقوم مجلس الأمن نفسه بمراقبة تنفيذه بشكل وثيق. نعم، إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) سيفرض علينا جميعا أعلى مستويات اليقظة، ولكن اليقظة هي ثمن الحرية. والحرية، وهي القيمة الأولى للألفية الجديدة، تستحق ثمن اليقظة وأكثر منه.

لقد أعلن الرئيس بوش سياستنا بوضوح، حيث قال:

> ”سنوجه كل ما نملك من موارد - وكل وسيلة من وسائل الدبلوماسية، وكل أداة من أدوات الاستخبارات، وكل أداة لإنفاذ القانون، وكل نفوذ مالي، وكل سلاح ضروري من أسلحة الحرب - لتعطيل وهزيمة شبكات الإرهاب العالمية“.

والولايات المتحدة، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء، تملك الحق في الدفاع عن نفسها. ولكننا لا نشعر بأننا وحدنا في نضالنا، وأننا نمضي في هذا الأمر وحدنا. ففي دار الأمم العظيمة هذه، لدينا العديد من الأصدقاء. إننا نعلم ذلك.

ونعلم أيضا أن الحرب التي نشنها ليست معركة ضد الإسلام. ولا يمكن للإرهابيين الذين نواجههم أن يخدعونا بمحاولة التحافهم عباءة الإسلام المجيد. فكبار قادة الإسلام وعلماؤه يخبروننا بخلاف ذلك. وقد ساعدنا على الدفاع عن المسلمين في الكويت. وساعدنا على الدفاع عن المسلمين في البوسنة وكوسوفو. ولا نزال أكبر مُقدم وحيد للمعونة الإنسانية إلى أفغانستان. وهناك أكثر من ٢٠٠ ١ مسجد وأكثر من مليوني مسلم في الولايات المتحدة الأمريكية، وإيمانهم هبة نبجلها ونعتز بها. ولذا ينبغي أن نكون مستعدين لنكرر مرة تلو أخرى الحقيقة البسيطة: لا يوجد نزاع بين الولايات المتحدة والإسلام؛ وإنما بين العالم المتمدن والإرهاب، بين حكم القانون وفوضى الجريمة، بين عالم يسوده السلام وعالم معرض للخطر.

لقد أنفقت حياتي في مرحلة الرشد كدبلوماسي، وفي أغلب الأحيان في الخارج، ولكني عشت هنا في نيويورك منذ طفولتي حتى بلغت الحادية والعشرين. وعشت هنا خلال الحرب العالمية الثانية. وعشت هنا خلال الحرب الكورية. وعشت هنا خلال بعض من أسوأ فترات الحرب الباردة. وخلال تلك الأوقات الصعبة توصل النيويوركيون إلى الإيمان بأن لنا علاقة خاصة مع العالم من خلال رؤية رجال مثل تشيرشل وروزفلت وهمرشولد ويوثانت. وما حلموا به، وما شيدوه، هنا في مدينتي، كان مؤسسة رفضت الصراع واعتنقت التعاون.

والآن يجري اختبار روحنا التعاونية. وفي الشهور وربما السنوات المقبلة، سنشعر بالإحباط في كثير من الأحيان، وسنشعر بخيبة الأمل في كثير من الأحيان. ولكنكم، أنتم أيضا، تعيشون في المدينة التي شهدت أكبر مأساة. أنتم أيضا شاهدتم هذه الكارثة بأعينكم، وتعلمون أنه ما من سبيل لمنع هذا الأمر من أن يحدث مرة أخرى إذا لم نجعل قضيتنا مشتركة. وتقتضي العدالة إسكات الإرهاب العالمي حتى يمكن سماع إعلان الأمم المتحدة للألفية. وأنا واثق من أن الهدف سيتحقق، عن طريق المسؤولية المشتركة، وهي آخر القيم الأساسية الواردة في إعلان الألفية.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس والسيد الأمين العام، أن أشيد بكما لإتاحتكما الفرصة لنا اليوم لمعالجة هذا الموضوع، الذي يجعلنا جميعا في هذه الجمعية نعبئ جهودنا.

إن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر ليست اعتداء على الولايات المتحدة فحسب، ولكن على كل مجتمعاتنا المفتوحة الديمقراطية المتسامحة المتعددة الثقافات. وهي تمثل تحديا لضمير كل إنسان. والاتحاد الأوروبي يدين بأقصى ما لديه من قوة مرتكبي هذه الأعمال البربرية وكفلاءهم ويؤكد من جديد تضامنه الكامل مع الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي في وجه تلك الهجمات. وعلاوة على ذلك، تتم هذه الإدانة بالإجماع، وتدل على ذلك الإجراءات التي سبق أن اتخذتها منظمتنا، مثل القرار ١/٥٦ للجمعية العامة وقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) المعتمدين في اليوم التالي للهجمات، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعتمد يوم الجمعة الماضي. وسيكون الاتحاد ودوله الأعضاء غير مقيدين في جهودهم الرامية إلى المساعدة على التعرف على المسؤولين عن تلك الأعمال الشنيعة والمتواطئين معهم وتقديمهم إلى العدالة ومعاقبتهم. وسيتعاون الاتحاد على نحو وثيق مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره لمكافحة الإرهاب الدولي.

إن الإرهاب يشكل تحديا حقيقيا للعالم. ومكافحته تعني أيضا ضمان احترام الديمقراطية. وقد قرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جعل مكافحة الإرهاب أولوية للاتحاد. وسيصعد الاتحاد عمله ضد الإرهاب باتباع نهج منسق متعدد التخصصات يشمل كل سياسات الاتحاد. وسيستوثق من أن النهج يتوافق مع احترام حقوق الإنسان الأساسية التي تشكل أساسا للحضارة كلها.

علاوة على ذلك، ينبغي إقران هذه الحرب ضد الإرهاب بالبحث عن حلول مستدامة للمآسي الإنسانية والسياسية وهي عوامل في عدم الاستقرار الذي يغذي الجماعات الإرهابية.

وتتطلب الحرب ضد الإرهاب أوسع نطاق ممكن من التحالف العالمي. وينبغي تشكيل هذا التحالف تحت رعاية الأمم المتحدة التي تظل أنسب محفل لإعادة تنشيط وتعزيز جهودنا المنسقة للقضاء على الإرهاب الدول. لقد نجحت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في السابق في وضع سلسلة من الاتفاقيات القطاعية المناهضة للإرهاب والتي، إذا نظرنا إليها مجتمعة، تشكل الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. وتوجد على وجه الخصوص ١٢ اتفاقية تغطي

فئات معينة من أعمال الإرهاب. وآخر تلك الصكوك، الاتفاقية الدولية لمكافحة التفجيرات الإرهابية والاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، واللتان تم اعتمادهما في عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٩ على التوالي.

ولن يكون القضاء على الإرهاب الدولي ممكنا إلا إذا التزمت جميع البلدان بالمعركة بلا تحفظ. والانضمام الشامل للاتفاقيات المناهضة للإرهاب هو أمر ضروري. ولذلك من الأهمية البالغة أن تصبح كل الدول أطرافا في هذه الاتفاقيات كأمر ذي أهمية ملحة.

والاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب لها أهمية خاصة. إذ أن محاربة تمويل الإرهاب هي جانب رئيسي في السياسة الأوروبية المناهضة للإرهاب. والعمل الدولي الصارم ضروري لضمان أن تكون المعركة فعالة تماما. ولتحقيق ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال التمويل للأنشطة الإرهابية. وتتبع هذه التدابير روح الأحكام التي اعتمدها في هذا الخصوص مجلس الأمن في قراره الهام جدا ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد دعا المجلس الأوروبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب كأمر ذي أهمية ملحة . وسوف تتخذ التدابير اللازمة ضد البلدان والمناطق غير المتعاونة التي تحددها فرقة العمل المالية.

أن الإطار القانوني الدولي للاتفاقيات المناهضة للإرهاب هو إطار متين، ولكنه يتضمن ثغرات وفجوات يجب سدها. ولتحقيق ذلك، طلبت الجمعية العامة من الفريق العامل الخاص التابع للجنة السادسة ومن اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢١٠ أن تضع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي. ويشكر الاتحاد الأوروبي الهند على المبادرة بتقديم اقتراح لهذا الغرض، ويطلب من كل الدول الأعضاء أن تعمل معا للتوصل إلى نتيجة مرضية بشأن المسائل غير المحلولة. ويؤكد الاتحاد مرة أخرى على أن مثل هذه الاتفاقية الشاملة ينبغي أن تضيف قيمة إلى الاتفاقيات القطاعية القائمة ، ولا سيما من خلال سد الفجوات مع الحفاظ على منجزاتها في الوقت ذاته. كذلك يهيب الاتحاد الأوروبي بالدول الأعضاء اختتام المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة في عام ٢٠٠٠، وبروتوكولاتها، هي إضافة هامة للحرب ضد الإرهاب. وبالرغم من أن الاتفاقية لا تعالج الإرهاب بشكل محدد إلا أنها تتعامل مع الجريمة المالية وغسل الأموال والفساد. ومما لاشك فيه أن هذه الأحكام ذات النطاق الواسع سوف تساعد المجتمع الدولي في حربه ضد الإرهاب من خلال منع ومكافحة النشاط الإجرامي الداعم للإرهاب. وأود الإشارة هنا إلى أن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقعت على الاتفاقية.

وننوه باعتماد مشاريع خطط العمل المنقحة في ٦ أيلول/سبتمبر من أجل تنفيذ إعلان فيينا المعني بالجريمة والعدل، والذي أفرد فصل منه لتوصيات محددة من أجل العمل الوطني والدولي ضد الإرهاب. ونحن نؤيد اعتماد الجمعية العامة لمشاريع الخطط هذه.

ومن الواضح أن تنفيذ هذه الاتفاقيات هو بنفس أهمية التصديق عليها. ويطالب الاتحاد الأوروبي كل البلدان بأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الصكوك بوصف ذلك أمرا بالغ الأهمية. كما أنه يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر في السبل الممكنة لإنشاء آلية لرصد تنفيذها ضمن إطار الأمم المتحدة. ونحن نولي اهتماما كبيرا بهذه النوعية من آليات الرصد وننوه باهتمام بأن أداة الرصد هذه

قـــد أنشأها قـرار مجلـس الأمـن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بتـاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بغية ضمـان التنفيذ الكـامل لذلـك القرار.

ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن الاتحـاد الأوروبي يـرى أنـه سيكون من المجدي إعطاء مزيدا من التركـيز على التقريـر السنوي للأمانة العامة بشأن وضع وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المعنية بالإرهاب الدولي. ويعتزم الاتحـاد الأوروبي أن يطلـب مـن الأمانـة العامـة نشـر ذلـك التقرير على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

وبالإضافة إلى هـذه الجـهود، يجب أن تواصل الأمـم المتحدة استكشاف سبل أخرى لمحاربة الإرهـاب. ولقـد كـان التركيز حتى الآن، وعـن حق مُنصبًّا مستحق، على التعـاون القضائي في محاكمة وتسليم المذنبين في أعمـال إرهابيـة بجميع أشكالها. ويمكن أن نتصور أشـكالا أخـرى مـن التعـاون أو نعززها، على سبيل المثال في مجالات التدابير الوقائية وتبادل المعلومات. علاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن إدمـاج جميع البلدان في نظام عـالمي عـادل للأمـن والرخـاء والتنمية المحسنة هـو شـرط لمجتمـع يكـون قويـا وراســخاً في معركتـه ضـد الإرهاب. وستكون الحرب ضد بلاء الإرهاب أكثر فعالية إذا ارتكزت علـى حـوار سياسـي متعمـق مـع جميـع بلـدان ومناطق العالم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون منع نشـوب الصراعـات أولويـة في جـدول الأعمـال الـدولي أكـثر مـن أي وقت مضى.

إن احتمال حيازة الإرهابيين لوسائل الدمـار الشـامل هـو مـن بـين أكـثر الاحتمـالات رعبـا. ويجـب أن يضـاعف المجتمـع الـدولي جـهوده لتكثيـف التعـاون بشـأن أنظمـة عـدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن تعزيز التعاون الدولي يجب أن يرافقه تعزيز للتعاون الإقليمي. فهو يقتضي تعزيـز التعـاون الإقليمي في الحرب ضد الإرهاب الدولي، بوصـف ذلـك أمـرا ذا أهمية ملحة. وفي هذا الصدد، اعتمد المجلس الأوروبي خطة عمل تستهدف تعزيز السياسات الأوروبية لمكافحة الإرهـاب في مجالات متعددة. وتعزيز التعاون القضائي وتعـاون الشـرطة هنـا عنصـر حاسـم. ولقـد وافـق الاتحـاد الأوروبي علـى استحداث مذكرة قبض واعتماد تعريف مشترك للإرهـاب. وسوف تحل مذكرة إلقاء القبـض الأوروبيـة محـل ترتيبـات تسليم المجرمين الحالية القائمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسوف يسمح بتسليم الأشخاص المطلوبين بشكل مباشر من سلطة قضائية إلى سلطة قضائية أخـرى. وسـيتم ضمان الحقوق والحريات الأساسية. وسوف يتم الانتـهاء من الترتيبـات المفصلـة لذلـك الاتفـاق في القريـب العـاجل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وبمحاذاة تعزيز التعاون القضائي اتخذت تدابير لتعزيـز التعـاون بين أجـهزة الشـرطة. وعلى وجـه الخصـوص، طـالب المجلس الأوروبي بتحديد هويـة المفـترض بـأنهم إرهـابيون في أوروبا والمنظمات التي تدعمـهم، وذلـك بهـدف وضـع قائمـة مشـتركة للمنظمـات الإرهابيـة. وسـوف تتبـادل الـدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع مكتب الشـرطة الأوروبيـة، بشـكل تلقـائي وبـدون تأخـير، المعلومـات المفيـدة بشـأن الإرهـاب. وسيتم داخل مكتب الشـرطة الأوروبيـة تكويـن فريق من المتخصصين في مكافحة الإرهـاب في أقرب وقـت ممكن.

وقد قـرر المجلس الأوروبي اتخاذ التدابير لتعزيـز أمـن النقـل الجـوي. وسـتتعلق هـذه التدابـير بتصنيـف الأسـلحة، والتدريـب الفـني للأطقـم، وتفتيـش الأمتعـة، وحمايـة منفـذ الوصول إلى كابينة القيادة، ومراقبة نوعية الإجـراءات الأمنية التي تتخذها الدول الأعضاء. وبصفة خاصة، سيتم التطبيق الموحد والفعال للإجراءات الأمنية من خلال المراقبة المشـتركة التي ستنشأ دون إبطاء.

لقد ناشد أعضاء المجلس الأوروبي المجتمع الدولي بانتهاج أسلوب الحوار والتفاوض في كل المحافل المتعددة الأطراف كيما نقيم، في أوروبا وفي كل مكان آخر، عالما يسوده السلام والتسامح وسيادة القانون. ونود في هذا الصدد أن نؤكد على ضرورة مكافحة كل الاتجاهات القومية المتطرفة، والعنصرية وكراهية الأجانب، ونرفض بقوة أي ربط بين الإرهاب والعالم العربي أو الإسلامي.

والمهمة التي تنتظرنا ذات أهمية قصوى. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأننا معا وبصوت واحد سنحقق هدفنا ومن خلال جهودنا المتضافرة وإرادتنا المشتركة، سنقضي على آفة الإرهاب، حتى نحفظ البشرية وقيمنا وحرياتنا المشتركة من آثاره البغيضة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): منذ نحو عام، وخلال قمة الألفية، وهنا في قاعة الجمعية وفي نفس هذه المدينة التي واجهت اختبارا قاسيا وإن كانت لا تزال تقف صامدة وأقوى عزيمة من أي وقت مضى في وجه المحنة – عقدنا العزم على أن نبني لأجيال المستقبل عالما متحررا من الخوف والجوع والجهل. وكان هذا دونما شك عرض مهيب للسماحة والتضامن. وهل هناك ما هو أسمى للبشرية من أن تتشاطر نفس الأحلام ونفس الآمال؟

وفي الحقيقة، فإن مشاعر التعاطف والمواساة الصادقة التي تدفقت من مختلف شعوب العالم تضامنا مع ضحايا الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن قد بينت أننا أصبحنا أكثر ارتباطا من أي وقت مضى بمصير مشترك، وأننا نعرف كيف نتجاوز خلافاتنا في اللحظات العصيبة. ولهذا، حين ضرب الإرهابيون الولايات المتحدة – وفي كل مرة يضربون في أي مكان آخر – كان الهدف هو النيل من ذلك الرباط المقدس إلى أبعد حد الذي يجمعنا في إطار نفس الأسرة الإنسانية.

لذلك، مما له أهمية وضرورة بعد الهجمات الإرهابية المروعة التي لم تعصف بالأمة الأمريكية فحسب، بل عصفت بالأسرة الإنسانية كلها، أن تدين الجمعية العامة هذه الأعمال المقيتة بكل قوة، مثلما فعل مجلس الأمن.

واليوم، وبعد أن تجلت الطبيعة الحقيقية للإرهاب وفداحة التهديد الذي يمثله للبشرية جمعاء – دون أي تمييز في العرق أو في الثقافة أو في الدين – بات من الضروري للجمعية هذه، التي قررت أن تتعامل مع هذه القضية الأساسية بصورة مباشرة، أن تعتمد وفي أسرع وقت ممكن، استراتيجية مدروسة ومنسقة جيدا وأن تتفق على الأساليب التي ستمكنها من الانتصار على هذه الآفة الجديدة من آفات عصرنا.

ومن غير هذه المنظمة، التي تضم دول العالم كافة، يحرز الشرعية والعزيمة السياسية والقدرة اللازمة لخوض هذه الحملة بنجاح؟

غير أنني أود أن أقول إننا قد تكبدنا الكثير من الضحايا الأبرياء والعديد من أنشطة المكافحة المنفصلة – بما في ذلك الكفاح الذي تخوضه بلادي منذ سنوات بعيدة – قبل أن ندرك في نهاية الأمر أن الإرهاب لا يقتصر على منطقة معينة من العالم ولكنه تهديد عالمي النطاق ليس هناك بلد واحد بمأمن منه. إن القضاء على الإرهاب يتطلب حشد والتزام دول العالم كافة.

وإن كانت هناك ثمة ملاحظة واجبة بعد الهجمات المروعة يوم ١١ أيلول/سبتمبر، فهي أن الإرهاب – وفي المقام الأول ما كنا نخشاه أو نتخيله – قد استطاع أن يتكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة. واستفاد تماما من الآفاق الجديدة التي أتاحتها العولمة فيما يتعلق بحرية انتقال الأفراد، والسلع والأفكار ورأس المال. واستطاع كذلك أن يستغل لصالحه

المعارف ومرافق الاتصال التي أتاحتها التكنولوجيا الجديدة للمعلومات لنا جميعا. وأخيرا، استطاع الإرهاب أن يقيم وأن يقوي روابطه مع الجريمة الدولية، التي استطاعت من جانبها، وبحكم العولمة، أن تطور أساليبها وأن تزيد من قدرتها على العمل.

وعلى هذا، فإن ما يواجهه المجتمع الدولي هو إرهاب من نوع جديد. ولدى هذا الإرهاب الجديد الوسائل والأساليب المتطورة؛ كما أنه ينتظم فيما لا يعد ولا يحصى من الخلايا وشبكات الدعم أو العمل، التي ترتبط فيما بينها وتشكل تحالفا مع دوائر الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛ وتحت تصرفه موارد مالية غير محدودة؛ ولا يتورع عن أي شيء في الحرب الشاملة التي أعلنها على البشرية جمعاء.

وفي مواجهة مثل هذا التحدي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشكل جبهة مشتركة وأن يوحد الصفوف وأن يخوض هذه المعركة بكل تصميم لكي يكون النصر حليفه، وإن كانت المعركة طويلة ومكلفة.

ما هو الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه المعركة؟ وكيف نخوضها؟ وما هي الأهداف التي ينبغي أن نحددها لأنفسنا؟ وما هي الوسائل التي علينا أن نعبئها بغية أن يكون النجاح حليفنا؟ تلك هي الأسئلة التي علينا أن نوجهها لأنفسنا وأن نجد لها إجابة جماعية، بروح التضامن والعزيمة التي يقتضيها مثل هذا التحدي الكبير.

ويجب أن تتخذ هذه المعركة أشكالا مختلفة، إذ ينبغي أن يجد فيها الجميع مكانا لهم وتعبيرا عنهم في إطار تعاون دولي متجدد ومعزز وموسع يشمل كل الأطراف الدولية، ويجب أن تتولى الأمم المتحدة التخطيط له وتنفيذه. وفي هذه المعركة الحاسمة، ينبغي أن تشارك الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، ودوائر المال والأعمال، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، على أن يضطلع كل منها بتنفيذ دوره ويتحمل مسؤولياته.

أما الأهداف فهي واضحة. علينا أن نقضي على الإرهاب بكل أشكاله، وأن نسعى لاجتثاث جذوره من خلال ضرب كل من مظاهره ومن يساندونه – سرا أو علانية – وكذلك أسبابه وجذوره الكامنة. علينا ألا نعلن الحرب ضد شعب، أو دين، أو ثقافة، أو حضارة بعينها، خاصة وأن الإرهاب، شأنه شأن التطرف والتعصب، لا ينفرد به دين معين أو حضارة بعينها، بل هو للأسف شر عالمي. وينبغي فهم الإرهاب في إطاره العالمي؛ بدلا من اتباع نهج انتقائي أو تمييزي، استنادا إلى موقع الهجوم أو ضحاياه. وحتى تكون مكافحة هذه الظاهرة ناجعة وقائمة على إجماع الرأي، يجب ألا تقتصر على مجرد سياسة إجرائية، كما أنه لا يمكن السماح بالنهج التي قد تسبب آثارا مدمرة في العلاقات بين الشعوب والحضارات.

فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اتخاذها، فمن الأهمية بمكان تعديل الخطاب السياسي المناهض للإرهاب بما يتناسب مع المعطيات على أرض الواقع، ومطالبة أولئك المتساهلين إزاء الإرهاب بأن يرفعوا أصواتهم ضده بحزم من الآن فصاعدا وأن يفوا بما تعهدوا به من التزامات.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، نعتقد أن الوقت قد حان لكي تقوم كل دول العالم بانتهاج موقف يتمثل في عدم التسامح مع الإرهابيين على الإطلاق. فحتى وقت قريب؛ كان الإرهابيون يستغلون حق الملاذ الذي كان يمنح لهم بسخاء استنادا إلى بعض مفاهيم حقوق الإنسان، بل إنهم كانوا يعلنون مسؤوليتهم عن جرائمهم دون عقاب تماما، من عواصم عالمية كبرى وجدوا فيها الملاذ بل والازدهار في بعض الأحيان.

علاوة على ذلك، فإن الصكوك الدولية الإثني عشر بشأن الإرهاب يجب أن تنفذ تنفيذا صارما وعلى البلدان التي لم تصدق بعد على مختلف الاتفاقيات، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تلك المتعلقة بتفجير القنابل وتمويل الإرهاب.

وينبغي لنا أيضا أن نوفر للبلدان التي تقع ضحية للإرهاب الوسائل والمعدات الملائمة لتمكينها من مكافحة الإرهاب مكافحة فعالة، وينبغي أن نطبق نفس المعاملة التي يعامل بها من يقومون بأعمال الإرهاب على قوادهم والمتواطئين معهم، بصرف النظر عن مكان وقوع تلك الأعمال وجنسية المذنب.

وأخيرا، يجب أن نعتمد بسرعة تدابير جماعية ينبغي تنفيذها دون تأخير، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتعاون القضائي وتبادل المعلومات بين الإدارات المعنية بما في ذلك النشاط المصرفي، ويجب أن نعزز قدرة الإنتربول على العمل. وهذا كله سيتيح لنا العمل بشكل حاسم، وبعناية وبشكل فعال ضد شبكات الدعم السوقي، والمالي، والسياسي، والدعم بالإمداد بالأسلحة للجماعات الإرهابية القائمة في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم.

من وجهة النظر هذه، رحب وفد بلدي باعتماد مجلس الأمن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر لقرار قوي الصياغة لمكافحة الإرهاب يدعو للتنفيذ الحازم لتدابير واردة فيه، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بتمويل الأنشطة الإرهابية، والدعم الإيجابي أو السلبي للجماعات الإرهابية، ومنع الأعمال الإرهابية عن طريق تبادل المعلومات، ورفض منح الملجأ الآمن للذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يخططون لها أو يمولونها أو يدعمونها، واستخدام أراضي أية دولة أخرى لتمويل، أو تخطيط، أو ارتكاب أعمال الإرهاب ورصد الحدود لمنع مرور الإرهابيين ورفض اللجوء السياسي للمشاركين في الأعمال الإرهابية.

وعلى مستوى مختلف، وهو مستوى القانون الدولي، هناك مجموعة كاملة من الصكوك القانونية التي تعد أساسا معياريا لكل الجهود لتدوين أو صياغة استراتيجية عالمية مشتركة لمقاومة الإرهاب. وهذه الترسانة تعززت على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، وبخاصة في إطار الأمم المتحدة، حيث جرى التفاوض بشأن سلسلة من الاتفاقيات وأكملت. وآخر هذه الاتفاقيات الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، اللتين يجب أن يسارع الآن بإدخالهما حيز النفاذ. وتجري مفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة الذي قدمه وفد الهند، ويحظى بتأييدنا التام، بالنظر إلى أنه يعكس بشكل كامل مطالبة الجزائر بوضع اتفاقية عالمية بشأن الإرهاب من كل جوانبه وجميع أشكاله ومظاهره، اتفاقية تكمل الترسانة الحالية في هذا الشأن وتوفر إطارا قضائيا واسعا بحيث يغطي مختلف جوانب ظاهرة الإرهاب. وهذا النص يكفل أيضا نهجا متسقا شاملا لكل أعمال الإرهاب، بدلا من النهج الجزئي المتخذ حتى الآن.

وهذا المشروع يقوم على المبدأ العام القائل ''حاكم أو أطرد'' وعلى مبدأ شجب أعمال الإرهاب. وهو يسعى إلى منع تلك الأعمال، أيا كانت سماتها الخاصة، وإلى التصدي لأشكال الإرهاب الجديدة التي لم تكن متصورة في الاتفاقيات القطاعية القائمة. وهذا المشروع لا يسد الفجوات الموجودة في الإطار القانوني الحالي فحسب، وإنما هو ابتكاري في مد نطاق تنفيذه إلى التهديدات بارتكاب أعمال إرهابية أو التحضير لها، وهما لا تغطيهما بعض الاتفاقيات القطاعية.

وبلدي يحث كل البلدان على التعاون لضمان اعتماد هذا الصك القانوني الهام، في هذه الدورة، إذا كان ذلك ممكنا. وما من أحد يتحمل المسؤولية السياسية أو الأدبية عن إعاقة إكمال واعتماد ذلك الصك الذي يحتاجه المجتمع الدولي بشدة.

إن العمل الانفرادي، بل حتى الثنائي أو الإقليمي غير كاف، كما قلنا من قبل، لمكافحة هذا الوبال العالمي. ليس من الممكن شن كفاح فعال ضد الإرهاب إلا عن طريق عمل منسق مشترك للدول في إطار الأمم المتحدة التي، بحكم عالميتها، في أفضل وضع لتنسيق أنشطة الدول الأعضاء في هذا المجال. والجمعية العامة بينت لنا الطريق بالفعل باعتمادها، يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الإعلان الخاص بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي، الذي أعيد تأكيد أهميته باستمرار منذ ذلك الوقت. والأمم المتحدة ينبغي أن تواصل القيام بدور دينمي في تعزيز التعاون الدولي في منع وقمع أعمال الإرهاب. وفي هذا الشأن، يؤيد بلدي تأييدا تاما الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر رفيع المستوى، تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع استجابة منظمة ومشتركة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

إن الكفاح ضد الإرهاب أحرز تقدما هاما مماثلا في الهيئات الإقليمية. وفي هذا الشأن، يعتقد بلدي أن المشاورات والتعاون الإقليميين أساسيان لوضع ترتيبات أمنية وقضائية فعالة لإكمال الجهود الدولية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن ذلك التعاون آخذ في التبلور في منطقة البحر المتوسط.

لقد بذلت جهود مماثلة، شارك فيها بلدي مشاركة نشطة، وبادر أحيانا بها أو دعا إليها، وذلك في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأسفرت تلك الجهود عن صياغة صكوك لمناهضة الإرهاب وقعها بلدي وصدق عليها.

والجزائر تلتزم التزاما قويا بالحملة ضد الإرهاب، ولا تتخذ موقفا مزدوجا بشأن المسألة وهي جزء من كل اتفاقية دولية تتصل بالإرهاب تقريبا. وننوي مواصلة الكفاح ضد هذا الوبال بإصرار، وذلك في احترام تام لقوانيننا الوطنية ومبادئ وقواعد القانون الدولي. وننوي أيضا أن نشارك مشاركة تامة في التعاون على كل المستويات: الثنائية، والإقليمية والدولية.

في الختام، أود أن أؤكد اهتمامنا الخاص بالمناقشة التي تبدأ اليوم، والتي نتوقع أن تنتهي بإدانة ثابتة للإرهاب وبالتزامات محددة لمكافحته. وعدم القيام بذلك، وعدم الاستفادة من الوعي الجديد الذي لا يصدقه عقل بالطابع الحقيقي للإرهاب والذي ولدته الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، من شأنه أن يبعث بإشارة خاطئة إلى الإرهابيين وإلى قادتهم. إننا ليس لنا الحق في الفشل، احتراما لمئات الآلاف من ضحايا الإرهاب وانطلاقا من الواجب إزاء أطفالنا، الذين يجب أن نحميهم من وبال زمننا المعاصر.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): الاعتداءات الإرهابية على نيويورك وواشنطن العاصمة جريمة ضد الإنسانية. وأود أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة مع الضحايا، وأسرهم، وأصدقائهم والشعب الأمريكي.

الإرهاب جريمة ضد الأبرياء. وقصد الإرهاب هو نشر الخوف والدمار. والاختيار العشوائي للضحايا هو جوهر الإرهاب؛ إنه يمكن أن يضرب أي مكان في أي وقت. والإرهاب يتخطى الحدود الوطنية؛ ويضرب في قلب القيم التي نعتبرها عالمية ومستقلة عن النظم التي نؤمن بها وانتماءاتنا الدينية.

وكما وقف شعب نيويورك موحدا في حزنه، وشجاعته وإصراره، يجب أن نقف نحن، المجتمع الدولي، موحدين في مواجهة الإرهاب الدولي. ويجب أن نقدم المجرمين المسؤولين عن هذه الأعمال البغيضة إلى العدالة.

إن قتل الأبرياء والتمثيل بهم يقابلان بإدانة عالمية. وهذا هو السبب في أن أي اعتداء على أحد يجب أن يعتبر اعتداء على الجميع. وهو السبب في أن علينا أن نعتبر الحرب على الإرهاب الدولي قضيتنا المشتركة. فالإرهاب الدولي يهدد السلم والأمن الدوليين. ويؤكد القانون الدولي الحق في الدفاع عن النفس. والنرويج ملتزمة تماما بالإسهام في التحالف العريض الذي يتشكل الآن.

ولا بد أن تكون حربنا على الإرهاب على جبهات كثيرة. ويجب أن تشمل أي استراتيجية شاملة الوسائل العسكرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية. والأمم المتحدة كونها المنظمة الوحيدة ذات العضوية العالمية وجدول الأعمال الشامل فإن عليها أن تضطلع بالمسؤولية عن رسم استراتيجية واسعة النطاق طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب الدولي. والنرويج سوف تشترك بنشاط في هذا العمل.

والمطلوب هو تكثيف الجهود وتضافرها من أجل الفعالية في تحديد الذين يساعدون ويؤون الإرهاب ويحمونه وتحميلهم مسؤولية عملهم ومنع أي اعتداءات في المستقبل. ولا يمكن أن يكون هناك ملاذ للإرهابيين. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) ونؤيد بشدة حيث يؤكد حق الفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس. ثم إننا نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اعتمد في الأسبوع الماضي والذي يتضمن خطوات وتدابير عملية لا بد لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تنفيذها الآن كي يتسنى منع الأنشطة الإرهابية وقمعها.

وعلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة وعلى المنظمات الإقليمية أن تتضامن وتزيد تطوير الآليات الدولية التي تدفع قدرتنا الجماعية على مكافحة الإفلات من العقاب. وأمام هذه الخلفية تدعو النرويج إلى سرعة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

من المهم بالقدر نفسه وقف الشبكات المالية التي تغذي الإرهاب. وقد صدقت النرويج على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة النافذة لمكافحة الإرهاب الدولي. وسوف نوقع في وقت لاحق اليوم على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب.

كما أن الإرهاب الدولي وثيق الصلة بالجريمة المنظمة. وسيكون التبكير ببدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية مهما في إعاقة تمويل الشبكات الإرهابية. ولإزالة هذا التهديد يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى القضاء على منابت الإرهاب المعروفة وهي: الصراعات العنيفة والفقر والتعصب والتشدد الديني.

وعلينا أن نسعى إلى توطيد الديمقراطية وإلى التقيد بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وعلينا أن نضاعف جهودنا لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي والتشجيع على صلاح الحكم. ويجب أن نتحرك نحو تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية في العام المنصرم. ويجب تحويل العولمة إلى آلية نمو وازدهار لكل الأمم وكل الناس.

أما المأساة الإنسانية التي تتكشف الآن في أفغانستان وحولها فهي نتيجة مباشرة لهذه الهجمات الإرهابية. ويجب أن يشمل ردنا عليها حماية الضحايا الكثيرين وتقديم العون لهم. والنرويج تدرس الآن بإيجابية نداء الأمم المتحدة إلى زيادة المعونة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، وهو النداء الذي يناقش في جنيف يوم الخميس. كما أن النرويج تحث

الجماعات المانحة لأفغانستان على تعبئة موارد إضافية لمساعدة شعب أفغانستان.

ولقد شهدنا على بعد مسافة قصيرة من مكان اجتماعنا، خروج تحالف دولي – من بين الرماد – لأمم متحدة فعلا سعيا إلى السلام والأمن. فإذا كان قصد الإرهابيين هو انقسام المجتمع الدولي فإن العكس هو الذي حدث. فلن نخضع للإرهاب والخوف. وسنقف متحدين ونفوز في حربنا على الإرهاب الدولي.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد تلطخت بداية الألفية الجديدة بمأساة ذات أبعاد هائلة. فالهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر التي استهدفت أساسا المدنيين أصبحت تحديا مباشرا ليس لشعب الولايات المتحدة فحسب بل للعالم المتحضر بأسره. وأولئك المسؤولون عنها وضعوا أنفسهم فوق قوانين الحضارة البشرية ويستحقون عقابا عادلا ومحتوما. وأوكرانيا، شأنها شأن سائر أمم العالم تشعر بالحزن والأسى لضحايا الهجمات وتعرب عن تضامنها الكامل مع شعب الولايات المتحدة. وبلدي، بانضمامه إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب يؤكد استعداده لبذل أقصى ما يستطيع ضمن الجهد العالمي للقضاء على هذه الويلات. وأغتنم هذه الفرصة لتأكيد اقتراح وفدي إعلان يوم ١١ أيلول/سبتمبر المأساوي ”يوما دوليا لمكافحة الإرهاب“.

لقد أحدثت وحشية ونطاق الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر تغييرا جذريا في مفهومنا للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. ورغم كل العيوب وأوجه الضعف في عالمنا المتزايد العولمة، لا يسع المجتمع الدولي إلا أن يقف متأهبا وجاهزا في وجه التهديدات الجديدة. وإذ تعي الدول الأعضاء تماما ضخامة وآثار الأحداث الأخيرة فإن عليها وعلى راسمي السياسات أن يضعوا تعاريف جديدة ومصطلحات جديدة واستراتيجيات جديدة لمواكبة الواقع الجديد.

ففي الأسبوع الماضي اعتمد مجلس الأمن قرارا تاريخيا أعد لحفز الاستجابة الدولية لتهديدات الإرهاب. وهذا تدبير مهم جاء في وقته. ونحن نرى أن تنفيذه يعطي زخما قويا لكفاحنا ضد الإرهاب. أما الطابع المعقد للمهام التي حددها المجلس فسوف يجبر الدول الأعضاء على إعادة النظر باستمرار في إحراز التقدم في تنفيذها. وأنا واثق أن الآراء التي أُعرب عنها في المناقشة الحالية تقدم توجيها قيِّما لمجلس الأمن في عمله في المستقبل. ومن المفيد أيضا أن ينظر في عقد اجتماع وزاري للمجلس، وبالتحديد خلال المناقشة العامة المقبلة في الجمعية، لمناقشة الخطوات التالية.

والإرهابيون يستخدمون اليوم وسائل جديدة ومتطورة لارتكاب أعمالهم البغيضة. وبوسع المرء أن يتخيل العواقب إذا امتلكوا غدا أسلحة الدمار الشامل، النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو استخدموا تكنولوجيات الحواسيب لتعطيل أنشطة المجتمع اليومية. فربما كانت تلك هي المرحلة التالية، وقد تجلب مأساة ذات أبعاد عالمية. ولذا تعتبر أوكرانيا أن مشاكل عدم انتشار تلك الأسلحة التي ذكرتها ووسائل استخدامها وما يتصل بها من تكنولوجيات تكتسي أهمية إضافية. وينبغي أيضا أن تنعكس تدابير مكافحة الإرهاب الحاسوبي، على نحو سليم في صكوكنا القانونية في المستقبل.

وقد شجبت أوكرانيا مرارا وتكرارا، وبأقوى العبارات، الإرهاب الدولي بجميع صوره ومظاهره. وما برحنا نؤيد الجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على هذه الجريمة. وقد صدقت بلادي على معظم الصكوك ذات الطابع العالمي في هذا المجال. وفي العام الماضي وقعت أوكرانيا الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وسيجري التصديق في المستقبل القريب على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ونعتبر امتثال الدول الأعضاء للصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها الكامل لهذه الصكوك إسهاما أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين. ونرجو كذلك أن تجرى المفاوضات قريبا حول صكين عالميين جديدين في هذا المجال. وفي نفس الوقت، ندرك أن الصكوك القانونية وحدها لا تكفي، فمن الضروري أن تلتزم الدول التزاما صارما بمكافحة الإرهاب، وأن تتعاون الحكومات ووكالات إنفاذ القانون فيها تعاونا صادقا في هذا الشأن.

وتشكل الهجمات الإرهابية انتهاكا واضحا لمعايير القانون الدولي المعترف بها. وغرضها الأساسي تقويض الاستقرار الدولي وإثارة حلقة مفرغة من العنف في العلاقات الدولية أو ما بين المجموعات الإثنية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يستسلم لهذه الاستفزازات تحت أي ظرف من الظروف. وجميع الأساليب الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب وقمعه أدوات لازمة قد تستخدم لهذا الغرض.

ومما يثير القلق بصفة خاصة أن المنظمات الإرهابية تمول من خلال أنشطة إجرامية أخرى، تتضمن تهريب الأسلحة وإنتاج المخدرات والاتجار بها وغسل الأموال. ومن المؤسف أن معالجة هذه الآفات يتخلف تخلفا كبيرا عن التحديات التي تمثلها. ونقتنع اقتناعا راسخا أن زيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء الفعلي على هذه الآفات ستكون أمرا أساسيا في مكافحتنا للإرهاب.

ولا جدال في أن ما حدث في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في الشهر الماضي يبرهن على أنه لا يمكن لأية دولة – سواء كانت كبيرة أم صغيرة، غنية أم فقيرة – أن تشعر بالأمان من تهديد الإرهاب، الذي لا حدود له ولا يفرق بين الأطفال والأهداف العسكرية أو بين البعثات الدبلوماسية والإنسانية. كما يجب ألا تترك أية دولة وحيدة في كفاحها ضد الإرهاب. وكما ذكر للتو رودلف جولياني، عمدة نيويورك، لن يمكننا أن نتصدى بفعالية لهذا التحدي إلا عن طريق بذل الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي ككل.

وسيصبح دور هذه المنظمة أكثر أهمية في وضع أطر جديدة للتعاون في هذا المجال. ونرحب بما اتخذته مؤخرا اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من مجموعة من التوصيات بشأن إجراءات وطنية ودولية محددة لمكافحة الإرهاب. وفي نفس الوقت، فإن وفد بلادي مقتنع بأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب الدولي يمكن أن يتجاوز مجرد مهمة تدعيم فرع منع الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ولا نزال نرى أن هناك حاجة إلى وضع الترتيبات الدستورية الواجبة لتنسيق الجهود الفردية التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب الدولي وللتأكد من أن الصكوك القانونية التي وضعناها تنفذ بأكثر الأساليب كفاءة. وندرك تماما أنه من الضروري بذل المزيد من الوقت في دراسة هذه الفكرة، ونرجو أن تعود الجمعية إلى هذه المسألة في الوقت المناسب.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن قرار الجمعية العامة بعقد هذه الجلسة الهامة إثر الأحداث الفظيعة التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية لهو دليل على تصميمنا الجماعي على القضاء على الإرهاب على الفور.

وباسم جنوب أفريقيا، حكومة وشعبا، أود أن أتقدم مرة أخرى بأخلص تعازينا إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها، وإلى الحكومات والشعوب الأخرى التي تضررت تضررا مباشرا جراء الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ونتيجة لهذه الأحداث المأساوية، أصدر الرئيس ثابو مبيكي ومجلس وزراء جنوب أفريقيا بيانا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يصور موقف حكومة جنوب أفريقيا، وأود أن أتلوه عليكم:

”أولا، تشجب جنوب أفريقيا الإرهاب بكل وضوح. ولا يمكن تبرير الهجوم على المدنيين. وهذا النهج جزء لا يتجزأ من القيم الإنسانية التي ألهمت نضالنا وتحكمت في سيره. وهذه المبادئ تشكل جوهر قيم دستورنا.

”ثانيا، ستتعاون جنوب أفريقيا مع جميع الجهود الرامية إلى القبض على مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة. فلا بد للعدالة أن تأخذ مجراها ويجب العمل على إنفاذها.

”ثالثا، لهذا تعترف جنوب أفريقيا بحق حكومة الولايات المتحدة في تقفي أثر مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة. ويجب الإبلاغ عن أي إجراء يتخذ من خلال التحقيقات والأدلة التي لا تقبل الجدل.

”رابعا، لا يمكن تبرير الأعمال الانتقامية أو التجنيد الموجه ضد الأفراد أو الجماعات أو الأمم لمجرد دينها أو لغتها أو لونها. وهذا يتعارض مع المعايير الإنسانية والمتحضرة التي يسعى الإرهابيون إلى تقويضها وتدميرها. فيمكن لهذه الأعمال أن تخدم قوى الشر هذه. ومهما كان الألم الذي يشعر به العالم، فيجب أن نتحاشى إغراءات العنصرية وكره الإسلام ومعاداة السامية وأي شكل آخر من أشكال التحيز أو التمييز التي حذر منها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي عقد مؤخرا.

”خامسا، يجب أن يتحد العالم في مكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون المهمة الأساسية في هذه الجهود التأكد من أن ينال مرتكبو الجريمة عقابهم العادل. وفي الأجل المتوسط، يكون التحدي تفهم الأسباب الجذرية لهذه الأفعال الشنيعة واستئصالها من جميع أنحاء العالم.

”سادسا، يجب على الأقل أن يُعزل الإرهابيون من خلال التعاون الدولي لبناء نظام عالمي عادل. وهذا التحدي المتوسط الأجل يتضمن بذل جهود متضافرة لحسم الصراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البحث عن السلام الدائم في الشرق الأوسط. ويتضمن ذلك التزاما مشتركا في جميع أنحاء العالم بالقضاء على الفقر والتخلف.

”والتدابير المحددة تتمثل فيما يلي:

”جنوب أفريقيا، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة، تقدم الدعم والمساعدة المطلوبين في حدود قدراتنا. ونحن ضحايا، معنويا وروحيا، فضلا عن شعب الولايات المتحدة وحكومتها وأمم أخرى فقدت مواطنيها في هذه الأحداث.

”والحكومة، من خلال بعثتها في الولايات المتحدة، وبالتعاون مع السلطات المختصة في الولايات المتحدة، تواصل البحث عن مواطني جنوب أفريقيا الذين لم يعثر لهم على أثر بعد، ممن قد كانوا في الطائرات المخطوفة أو بجوار المناطق المصابة.

”وستواصل وكالات الأمن التابعة لنا في التعاون مع نظيراتها في الولايات المتحدة بالقدر الذي تتطلبه التحقيقات الجارية في هذه الأعمال الإرهابية

من معلومات استخبارية ملموسة قد تكون لدى جنوب أفريقيا.

”إن جنوب أفريقيا لم تنظر في أية مشاركة عسكرية في العمليات التي تتوخاها حكومة الولايات المتحدة. ولم تُبحث هذه المسألة، كما أن القضية لا تثار في إطار النهج الذي نتخذه إزاء التحديات العاجلة والطويلة الأجل فيما يتعلق بمعالجة آفة الإرهاب.

”ستشارك جنوب أفريقيا في المناقشات على مسار الإجراءات العالمية بشأن هذه القضية، في سباق المنظمات الإقليمية والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى التي ننتمي إليها، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، سنواصل، في سياق العمل مع بلدان أخرى في منظومة الأمم المتحدة، لنقدم مساهمتنا في وضع اتفاقيات دولية تتعلق بالكفاح ضد الإرهاب.

”ونهجنا تجاه هذه المسألة مستنير بقيمنا كدولة؛ وحكومة تعتقد اعتقادا تاما بأن ذلك يحقق المصلحة الوطنية“.

وما تزال جنوب أفريقيا، على غرار الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، تبحث في الآثار الواسعة النطاق إلى حد كبير المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمد في عطلة نهاية الأسبوع.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد بأن جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع مجلس الأمن ومع أعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة بغية ضمان اتخاذ إجراء متضافر لمواجهة التحدي المتمثل في التوصل إلى الطرق الملائمة للقضاء على النكبة المشتركة، نكبة الإرهاب الدولي.

السير جرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد تشرفنا جميعا بحضور رئيس البلدية جيولياني الذي انضم إلى الأمين العام وانضم إلينا في بداية المناقشة في هذا الصباح وألهمنا بطلبه لنا لكي نتحد ضد الإرهاب. وبالرغم من أننا جميعا في هذه القاعة ننتمي إلى كافة أرجاء العالم، إلا أن نيويورك هي مدينة – أممنا المتحدة. ونعاني ونشعر بما يعانيه ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر وأسرهم: سكان نيويورك، من الأمريكيين ومواطنين من رعايا ما يزيد على ٨٠ بلدا آخر. ونشيد بالأبطال الذي ضحوا بحياتهم لإنقاذ الآخرين.

وقال بلير رئيس الوزراء للبرلمان البريطاني منذ ثلاثة أيام بعد جريمة ١١ أيلول/سبتمبر أن تلك الجريمة كانت

”عملا شريرا ليس له أي مبرر على الإطلاق. وأيا كان السبب، وأيا كان انحراف الشعور الديني، وأيا كان المعتقد السياسي، وراء القيام بهذا الإرهاب ضد العالم، وقتل كثير من الأبرياء العزل رجالا ونساء وأطفالا لا يمكن أن يكون له ما يبرره“.

ومع استمرار تصاعد الدخان من حطام مركز التجارة العالمي، يتعين علينا أن نعمل الآن وبسرعة، وبحسم وبصورة جماعية لكي نكفل منع وقوع مثل هذه الويلات في المستقبل. الإرهابيون يعملون دون اعتبار للحدود أو جنسية ضحاياهم ومن أجل ذلك يتعين أن تكون الحرب ضد الإرهاب عالمية. ولا بد أن يمثل تنظيم هذا العمل العالمي جوهر جهودنا في الأمم المتحدة.

واستجاب مجلس الأمن بالفعل. أولا، في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي أدان الهجمات التي وقعت مؤخرا بصفتها هجمات على الولايات المتحدة وعلى السلم والأمن الدوليين، وأعرب عن استعداد المجلس لاتخاذ الخطوات

اللازمة للرد عليها. وثانيا، في قراره الطموح ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي حدد التدابير التي لا بد من أن تتخذ جميعها الآن لمنع الإرهابيين ومكافحتهم أينما وجدوا. ولا بد من أن نتخذ كافة الخطوات، على الصعيد الوطني وبصورة مشتركة، لمنع تدفق التمويل والأموال إلى الإرهابيين؛ ووقف الإرهابيين من عبور الحدود؛ واحتجازهم؛ وتقديمهم إلى المحاكمة أو تسليمهم إلى بلدانهم لتقديمهم إلى المحاكمة؛ وتبادل المعلومات؛ ووقف التسامح مع الدول أو الكيانات التي تدعم الإرهابيين أو تحميهم.

ولكن هذه مجرد بداية. لقد حان الوقت الآن لكي تتصرف الجمعية العامة. وفي حين يتعين علينا نحن، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نتصرف بصورة جماعية من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا بد لنا بصفتنا دولا أعضاء أن نعمل أيضا على الصعيد الوطني والفردى. وتؤيد المملكة المتحدة بشدة نداء الأمين العام هذا الصباح من أجل تشكيل تحالف واسع النطاق ضد الإرهاب. ومع شعور كل دولة بالتشجيع ومع تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعية العامة، ينبغي أن تصادق كل دولة على الـ ١٢ اتفاقية التي وضعتها الأمم المتحدة ضد الإرهاب، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب، التي صادقت عليها المملكة المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠١. وثانيا، لا بد من التعجيل بالعمل لوضع مشروع اتفاقيات معنية بالإرهاب العالمي والإرهاب النووي، التي يجري التفاوض بشأنها حاليا هنا في الجمعية العامة. وينبغي أن نحدد نقاط مرجعية إرشادية ثابتة من أجل استكمال المفاوضات. وكخطوة أولى، ينبغي أن تقدم اللجنة المخصصة بحلول منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر تقريرا عن التقدم المحرز في المفاوضات بشأن الاتفاقية العالمية. وينبغي أن تقيم الجمعية العامة أعمالها مرة أخرى قبل نهاية السنة. وثالثا، يتعين على كل منا أن يقوم بالخطوات اللازمة لضمان مساءلة الأشخاص المسؤولين عن مساعدة الإرهابيين ومؤازرتهم وإيوائهم. ورابعا، يتعين علينا أن نعزز اتفاقات التعاون الدولي ونوسع نطاقها في ميدان إقرار العدالة وقيام الشرطة بأعمالها وإنفاذ القانون.

وهذا جدول أعمال زاخر للجمعية العامة، علاوة على الالتزامات التي حددها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجري حاليا وضع دليل تفصيلي لكل دولة عضو بمفردها. وجميع الدول مدينة لضحايا الأعمال العدوانية الإرهابية بتنفيذ تلك التدابير. ويجري العمل حاليا لتنفيذ بعض التدابير بالفعل في المملكة المتحدة من خلال قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠، واعتمد قانون المملكة المتحدة القاسي لمناهضة الإرهاب في شباط/فبراير من هذه السنة. وبالرغم من ذلك، فإننا ننظر بصورة عاجلة في مسألة إدخال المزيد من التغييرات في التشريع المحلي التي قد تكون مطلوبة استجابة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويقينا نحن على استعداد أيضا للاستجابة لنداء الأمين العام الذي أصدره في هذا الصباح لمساعدة آخرين للتصرف على جناح السرعة إزاء هذا القرار وتطوير الجهد التعاوني اللازم.

بيد أنه يتعين أن تمثل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني جزءا لا يتجزأ من الإطار العالمي. وسوف نسعى مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، إلى اتخاذ إجراء أوروبي جماعي يشمل جميع أقاليمنا، حسبما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي. والاتفاق الذي سيتوصل إليه وزراء الاقتصاد والشؤون المالية في الاتحاد الأوروبي لاتخاذ مبادرات سريعة ومتسقة لمكافحة تمويل الإرهاب سيكون في حد ذاته مساهمة صريحة لتحقيق أهداف القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتعرض لمجال مثير للجدل ألا وهو أن الجمعية العامة لديها مهمة تقوم بها في هذا الشأن. يتزايد طرح الأسئلة عن مشكلة تعريف

الإرهاب. فلنتحل بالحكمة ونركز على ما يلي. الإرهاب هو إرهاب. إنه عمل يستخدم العنف للقتل وإلحاق الأضرار بطريقة عشوائية لعرض نقطة سياسية أو ثقافية والتأثير على حكومات شرعية أو الرأي العام بصورة غير نزيهة وغير أخلاقية.

وهناك تفاهم بيننا جميعا بشأن ماهية الإرهاب. فما يشبه الإرهاب وتفوح رائحته كالإرهاب ويقتل كالإرهاب فهو إرهاب. قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يحدد بصورة واضحة وعاجلة ومقبولة التدابير التي يتعين أن تتخذها كل دولة عضو لمواجهة الإرهاب، بصورة جماعية، وتحت رعاية الأمم المتحدة.

ولكن هناك أيضا حروب وحالات كفاح مسلح يمكن فيها وصف الأعمال وصفا مجازيا وبقوة خطابية، كالإرهاب. وهذا مجال مثير للجدل إلى حد كبير وشخصي، لن نصل، إزاءه، بسبب طائفة واسعة من وجهات نظرنا المشروعة ووجهة نظرنا داخل الأمم المتحدة كأعضاء، إلى توافق تام في الآراء.

كانت الحرب في تاريخ البشرية، وفي معظم الأحيان، شكرا لله، تتعلق بشرف البشرية: وكانت هناك قواعد. وعلى الحواف قد تتصف بأعمال غير شائنة ببعض صفات الإرهاب. فلنترك معالجة ذلك لمجموعة القانون الإنساني الدولي. أما مهمتنا الآن فهي مواجهة الإرهاب والقضاء عليه، الذي يتمثل ببساطة تامة في استعمال العنف دون شرف أو تمييز أو اعتبار لأصول السلوك الإنساني. واللجنة المنشأة بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ الصادر يوم الجمعة يجب أن تركز في متابعتها لتنفيذه على ما نتفق جميعاً على كونه إرهاباً دون تفسير ذاتي، وأن تفضح التعصب والانفرادية. وذلك سيكون النهج الذي تأخذ به المملكة المتحدة.

نقطة أخيرة. ثمة أزمة إنسانية في أفغانستان يزيد من وطأتها عدم الاستقرار الناجم عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وهذه الأزمة، رغم قسوتها الأصلية، يحتمل أن تزداد سوءاً في الأسابيع المقبلة. وقد سبق لشعب أفغانستان أن عانى أكثر مما ينبغي على أيدي نظام طالبان المروّع. وإن تركيزنا المبرّر على مكافحة الإرهاب يجب ألا يصرفنا عن العمل على مدّ يد العون للشعب الأفغاني حين يحتاج إلينا. وقد قدمت المملكة المتحدة في الأيام الأخيرة ٤٠ مليون دولار لهذا الغرض، والمزيد في الطريق. وأحث كلا منا على دعم النداء الذي وجهه الأمين العام طلبا للأموال، لا بالتعهدات بل بالنقد الحاضر. فهذه الحاجة أيضا ماسة وملحة.

السيد كيفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): من الواضح أن الجمعية العامة قررت عقد مناقشة اليوم بشأن الإرهاب على وجه التحديد نظرا لحوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، التي ستؤثر عواقبها وتداعياتها العالمية على الضمير الإنساني لمدة طويلة.

كثيراً ما يقال إن في الإعادة تأكيدا. وتود حكومتي أن تؤكد مجددا شديد حزنها وعميق تعاطفها لحكومة الولايات المتحدة وشعبها، وبصفة أعمّ للبلدان والأسر التي وقعت أيضا ضحايا لهذه المأساة.

في مواجهة كارثة من هذا القبيل، يكاد لا يكون من الضروري الإشارة إلى أهمية مناقشتنا اليوم وصلتها بالواقع. ومن الملائم أن نشير من البداية إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يضطر فيها المجتمع الدولي إلى تناول مسألة الإرهاب. فالواقع أن أول اتفاقية دولية بشأن الإرهاب يرجع تاريخها إلى عام ١٩٦٣. وقد أصبح ١٧١ بلدا حتى الآن، وبعبارة أخرى جميع الدول الأعضاء في منظمتنا تقريبا، أطرافا في تلك الاتفاقية، التي تم التوقيع عليها في طوكيو،

والتي تهدف إلى مكافحة الجرائم وغيرها من الأفعال المرتكبة على متن الطائرات. وقد عززت اتفاقيات أخرى كثيرة، كاتفاقيات لاهاي، ومونتريال، ونيويورك، وروما، وفيينا، وغيرها، مجموعة القوانين المستقرة للحيلولة دون وقوع الإرهاب الدولي. وبالإضافة إلى هذه التدابير القانونية الوقائية، تظهر هذه المسألة بصفة منتظمة على جدول أعمال اللجنة السادسة. ويلزم للأسف التسليم بأن ما نتعامل معه، رغم وجود هذا الهيكل، ظاهرة هلامية متغيرة، تذكّر بأسطورة سيزيفوس، لأن الحرب على الإرهاب تستلزم مداومة البدء من جديد إلى الأبد.

والواقع أنه رغم جميع التدابير القاسية المتخذة في المطارات وعلى متن الطائرات والسفن، وفي المباني الدبلوماسية وغيرها، يعمل الإرهابيون بسهولة بل وحتى بكفاءة مثيرة للامتعاض بشكل خاص. ويبدو أن قادتهم ومنفذيهم معا قد وضعوا استراتيجيات وطرقا لا تستطيع مجتمعاتنا وقفها. وأسوأ من ذلك أن نوعا جديدا من الإرهاب المتسم بالخطورة بدرجة لا تقل عن اتسامه بالغدر قد نشأ لتوه، وهو الهجوم الانتحاري. والصراع ضد هذا النوع من الإرهاب أشد صعوبة.

وندرك جميعا هذا. فبعد أكثر من أسبوعين من وقوع الحوادث المأساوية، لا تزال الولايات المتحدة والتحالف العالمي ضد الإرهاب مترددّين، لأن من الصعب تحديد المدبرين الحقيقيين، وهما لا يعرفان بالضبط ممن ينتقمان. وحتى لو حُدِّد الجناة بوضوح، فكيف يمكن الوصول إليهم دون ضرب السكان الأبرياء؟

إن عقم الدرع المضاد للقذائف آخذ في الاتضاح، بما أنه لا يمكن لأي دولة، حتى أقوى الدول، أن تشعر بالحماية، أو تثق بعدم تعرضها. و يمكن تصور الدرع المضاد للقذائف ما دامت القذائف تأتي من الخارج مباشرة، من خصم في مكان جغرافي محدد أو يمكن تحديده بوضوح. أما حين يهاجم ذلك الخصم من داخل إقليم الضحية، مستخدما هياكلها الأساسية، كما كان الحال يوم ١١ أيلول/سبتمبر، فيندر أن يكون الهجوم المضاد ناجعا. فما الذي يمكن عمله في الواقع ضد شخص يرى في الموت الجائزة التي يستحقها على مهمة يقبل القيام بها على أنها رسالة وضمانا لسعادة أبدية؟

لذلك يبقى السؤال الكبير الذي نحن بصدده اليوم ما الذي يمكن عمله لاستئصال شر يتسم بالمراوغة.

وفي رأينا المتواضع أن أول شرط هو أن يكون لدى جميع الدول تعريف واحد وفهم واحد للإرهاب. ولكن، مع الأسف، ماذا نرى؟ لا تأخذ الدول، وفقا لمصالحها، بمفهوم واحد أو وجهة نظر واحدة إزاء الإرهاب والعلاقات مع الإرهابيين. وما يوصف بأنه عمل إرهابي في دولة من الدول يؤول بأنه مطلب وطني في بلد آخر. فهل يعني هذا أن نصدق أن هناك إرهابيين جيدين وإرهابيين سيئين؟ ومن ثم فإن ضرورة التكلم بنفس اللغة تمثل الشرط اللازم للانتصار على الإرهاب الدولي، لأن فعالية هذا الصراع لا تحتمل استثناء أو حلا وسطا. ومن هذا المنطلق، يبدو أن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر قد نسقت ووحدت بين وجهات النظر.

ويتمثل الدرس الثاني الذي يتعين اكتسابه في أن ظاهرة الإرهاب لا يمكن مكافحتها بكفاءة دون محاربة الإرهاب على قاعدة عريضة؛ وبعبارة أخرى، بالتعاون الدولي في جميع المجالات، سياسية واقتصادية ومالية وتشريعية وقانونية وهكذا دواليك. وينطوي هذا على التزام مبدئي بأن تمتثل جميع الدول لمختلف المعاهدات والبروتوكولات الدولية المعنية بالإرهاب. هذا الإجماع سيسهم بقدر كبير في نزع فتيل الإرهاب.

وأود أن أشدد أيضاً على النضال الوقائي الذي يتطلب التعاون في جمع المعلومات وإجراء التحقيقات. فلا يمكن تصور المصالح الوطنية معزولة بعضها عن بعض في عالمنا المتسم بالعولمة. ويمكن الدعوة لعقد مؤتمر على أرفع مستوى برعاية الأمم المتحدة لاستكشاف جميع إمكانيات الحرب الفعالة على الشر الذي انتاب هذا القرن.

أخيرا، يبدو لنا أن المجتمع الدولي يجب أن يراعي البعد الإنساني لهذه المشكلة مراعاة تامة. فمن الواضح أن الهجمات الإرهابية تعبير عن اليأس النابع عن إحباطات معينة، من قبيل الإحساس بالظلم، وملازمة الفقر، والعجز في مواجهة الغطرسة والقهر. ويخبرنا علماء النفس أن عملية التعويض عن هذه الإحباطات لا تخالجها أية وساوس.

من الواضح، إذن، أن ما ندعو إليه هو إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية. وعلينا أن نتيقن من أن المستضعفين والمهمشين يحظون أيضا بالاهتمام والاحترام. فلنعمل معا من أجل بناء عالم أكثر عدالة وإنسانية. وإذا شعر الآخرون بأن كلمتهم مسموعة ومفهومة، فلن يكون لديهم سبب يدفعهم لأن يسلكوا طريق العنف.

ختاما، أود أن أؤكد أن بوركينا فاسو مستعدة لأن تقف إلى جانب سائر أمم العالم، لكي تقول ''لا'' للإرهاب على نحو صريح وقاطع، وأن نسد الطريق أمام الإرهابيين بلا رجعة.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نرحب بالقرار الذي اتخذته أكثر الهيئات تمثيلا في الأمم المتحدة، وبجهودكم الشخصية، سيدي الرئيس، لوضع مسألة مكافحة الإرهاب الدولي ضمن البنود الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال وأكثرها إلحاحا. فلا شك في أن ذلك سيتيح لنا تحديد الخطوات الأكثر فعالية والأنسب توقيتا، للقضاء على كل مظاهر الإرهاب في العالم الحديث.

إن الصدمة التي سببتها همجية وقسوة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، ستظل فترة طويلة جزءا من الحياة اليومية لشعوب العالم المتحضر. لقد أودت الأعمال الإرهابية في الولايات المتحدة بحياة العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء، وشكلت تحديا للمجتمع الدولي بأسره من قِبل أولئك الذين يسعون جاهدين لكي يحكموا العالم ويحققوا مآرب سياسية ودينية وعرقية وغيرها، عن طريق الإرهاب والقوة، انتهاكا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

وقد ردت جمهورية بيلاروس فورا، شعبا ورئيسا وحكومة، على الأحداث المفجعة، وشاطرت الشعب الأمريكي أحزانه، وقدمت تعازيها الخالصة لأسر من فقدوا أرواحهم في الأحداث الأخيرة.

والشيء المهم هو أن أسى البشر وذكرى الأرواح المفقودة يشكلان الأساس لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة ضد أعمال الإرهاب الدولي التي أضحت واقعا مروعا في العالم الحديث. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة، بوصفها المحفل الأكبر والفريد للأمم، يجب أن تتولى القيادة في عملية صوغ هذه التدابير. ونحن مقتنعون أيضا بأنه في ظل هذه الظروف وحدها سيتوفر ما يلزم من ضبط النفس ومن الشعور بالمسؤولية عن مستقبل الحضارة، مع التقيد التام بالميثاق الذي وعدت الأغلبية الساحقة من دول العالم باحترامه. إن الحكمة الجماعية التي تتحلى بها الأمم المتحدة، والتي تأخذ في الاعتبار آراء وتجارب مختلف الشعوب، وترتكز على الحوار البنَّاء بين الحضارات، ستتيح لنا التوصل إلى التدابير التي يلزم اتخاذها في الظروف الحالية.

وبيلاروس مقتنعة بضرورة أن تكون استجابة المجتمع الدولي موجهة نحو مرتكبي ومنظمي أعمال الإرهاب التي

وقعت ونحو المنظمات الإرهابية ومن يرعونها، وليس نحو بلدان وشعوب بأكملها. فهذا النهج وحده هو الذي سيمكننا من تفادي سقوط المزيد من الضحايا بين صفوف المدنيين، ويمنع عملية الاستجابة من الخروج عن السيطرة ويمكن بالتالي التنبؤ بها. أما القرار باستخدام القوة العسكرية ردا على الأنشطة الإرهابية لدول معينة، إذا توفر برهان كاف على مزاولتها تلك الأنشطة والتشجيع عليها، فيجب أن يكون مستندا إلى أساس قوي، ومتسقا مع أحكام الميثاق. إن إمكانية القيام بأي تدخل عسكري لمكافحة الإرهاب الدولي على أراضي دول أخرى، يمكن، بل يجب، أن ينظر فيها اليوم من زاوية الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وأن يكون ذلك على وجه الحصر من قِبل مجلس الأمن الذي أنيطت به سلطة القيام بذلك بموجب الميثاق. وبيلاروس ترحب بالخطوات التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن في هذا المجال، وتؤيد أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، والذي ينص أحد تدابيره على إنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونعتقد بأن هذا التدبير، إلى جانب التدابير الأخرى المنصوص عليها في القرار، سيتيح إنشاء آلية فعالة دائمة وضرورية تابعة لمجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. هذه الآلية ينبغي أن تبدأ عملها بأسرع ما يمكن إذا كنا نتوخى الفعالية للمجلس بأسره.

إن الأحداث التي وقعت في أكبر مدن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد قلقنا العميق حيال تزايد اتساع نطاق وسائل انتشار أعمال الإرهاب في العالم. فحيازة الإرهابيين لأنواع جديدة من الأسلحة وللوسائل العلمية والتكنولوجية المتقدمة، وكذلك تدويل العديد من جوانب الحياة الدولية، تؤدي إلى ظروف أصبح الإرهاب الدولي في ظلها مشكلة عالمية في العالم الحديث، وأحد التهديدات الرئيسية للتنمية السلمية للبشرية في القرن الحادي والعشرين.

وجمهورية بيلاروس، التي عانت كثيرا عدة مرات في تاريخها من نتائج هجمات وحروب غادرة، تدين بشدة الإرهاب الدولي بما فيه الإرهاب الذي تمارسه الدول، وتدعو بصفة مستمرة وثابتة إلى توسيع نطاق التعاون لمكافحة هذه العلة الاجتماعية التي لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف. وبالنسبة لبيلاروس التي تقع في ملتقى الطرق الرئيسية للتجارة الأوروبية والعالمية، تكتسب مشكلة مكافحة الإرهاب في كل يوم بعدا عمليا.

إن دولتنا طرف في جميع المعاهدات الدولية الرئيسية السارية حاليا بشأن مكافحة الإرهاب. وقد اتخذت جمهورية بيلاروس الخطوات الواجبة للانضمام كطرف إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة الجديدتين – الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ومما له مدلول رمزي عميق أن جمهورية بيلاروس أودعت اليوم – ١ تشرين الأول/أكتوبر – لدى الأمين العام صك تصديقها على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وهي تعتزم التوقيع أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وجهود سياستنا الخارجية الداعمة للكفاح ضد الإرهاب تنفذ وتنسق بشكل يتسق مع السياسة الداخلية التي تنتهجها دولة بيلاروس بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة بوجه عام، والتي ترتكز على خبرة دولية تقدمية.

ومن هذا المنبر، ننضم إلى النداء الموجه إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في جميع الاتفاقيات المناهضة للإرهاب بأن تفعل ذلك. فنحن على اقتناع بأن تنفيذ الأغلبية الساحقة من الدول لهذه الاتفاقيات سيتيح فرصة لتنظيم الإجراءات المضادة للإرهاب في كل أنحاء العالم، ويسهم في القضاء عليه.

ولزيادة فعالية تنفيذ الاتفاقيات المناهضة للإرهاب، وإشراك الأمم المتحدة على نطاق أوسع في قمع الإرهاب، نرى أنه يجدر التفكير في إنشاء مركز تابع للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على أساس قرار ملائم تصدره الجمعية العامة، ليتولى مسؤولية ضمان وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها في إطار هذه المعاهدات، وتقديم المساعدة لهذه الدول من خلال الأمين العام، في تعزيز التعاون بشأن منع الإرهاب ومكافحته. ونقترح أن تكون لهذا المركز فروع متخصصة في منع الإرهاب وفي تقصي الحقائق وكذلك في الردود العملياتية على الأنشطة الإرهابية.

إن إنشاء مركز مناهضة الإرهاب هذا من جانب الجمعية العامة، التي تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، من شأنه أن يكون إضافة كبيرة للتدابير التي يتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، وأن ينهض بأوسع تفاعل ممكن في إطار الأمم المتحدة بخصوص هذه المسألة. وإن الجمعية العامة تملك السلطة اللازمة لاتخاذ قرار من هذا القبيل بموجب المادة ١١ من الميثاق.

وقد تكون اللجنة المخصصة المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٠، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والتي تقوم أيضا بإعداد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، محفلا ملائما لمناقشة المبادرة المذكورة.

وتود جمهورية بيلاروس أن تعرب عن أملها في أن تتمكن اللجنة المخصصة، في ضوء أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ المفزعة، من التعجيل بالإعداد لمشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، وإحراز تقدم في تحديد موعد لعقد مؤتمر رفيع المستوى، تحت رعاية الأمم المتحدة، لاعتماد الاتفاقية الشاملة، وصياغة استجابة منظمة مشتركة من جانب المجتمع الدولي، وذلك لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

في الختام نود أن نقول إن مكافحة الإرهاب لن تكون فعالة في رأينا إلا إذا التزم المجتمع الدولي باتباع النهج الرئيسية التالية.

أولا، يعتبر الإرهاب ظاهرة اجتماعية سلبية ليس لها ما يبررها، سواء على أساس سياسي أو ديني أو طائفي أو أي أسس أخرى. ولا بد من إدانته عالميا.

ثانيا، لا بد حتما من معاقبة الأفراد المذنبين في جرائم تنظيم أعمال الإرهاب وارتكابها وتمويلها. ويشمل ذلك أيضا تسليم هؤلاء الأفراد إلى الدول التي لديها أسباب لملاحقتهم قضائيا وفقا لقوانينها الجنائية.

ثالثا، تقوم الحاجة إلى عمليات لحفظ السلام في كل مناطق العالم لمنع نشوب الصراعات التي تؤدي إلى أعمال إرهابية.

رابعا، ينبغي أن تتقيد تدابير مناهضة الإرهاب تقيدا صارما بميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي.

خامسا، ينبغي تعزيز التعاون والثقة المتبادلة فيما بين البلدان للقضاء على الإرهاب.

سادسا، ينبغي أن يكون هناك التزام عالمي بالمعاهدات الحالية لمكافحة الإرهاب الدولي. وينبغي أيضا وضع معاهدات جديدة لهذا الغرض على الأصعدة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية.

ونحن مقتنعون بأنه في ضوء توافق الآراء داخل الجمعية العامة والخطوات التي اتخذها مجلس الأمن، أصبح لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى التفاؤل حول إمكانية تنفيذ تلك التدابير. وسوف تساهم حكومة جمهورية بيلاروس بأقصى ما يمكنها في ذلك الاتجاه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تجتمع الجمعية العامة اليوم، مرة أخرى، وما زالت ظلال هذا

الحدث الوخيم، الذي أدنّاه جميعا، تحلق في سماء هذه المدينة العظيمة، وفي سماء البلد الصديق، بل وأقول وفي سماء العالم كله. ولقد كشف هذا العمل الإجرامي الإرهابي النقص الذي سبق وأن اكتشفناه وعبّرنا عنه في مصر من الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جديدة وأحياء أخرى مهملة من أجل ضبط إيقاع أسلوب مكافحة الإرهاب واقتلاعه من منابعه. وقد ثبت أن أي دولة أو شعب، بغض النظر عن التوجهات السياسية أو الموقع الجغرافي، معرضان لأن يكونا ضحايا للأعمال الإرهابية. إن الذين استهدفوا مركز التجارة العالمي أو غيره لم يصيبوا الولايات المتحدة وشعبها فقط، وإنما اعتدوا بالقتل على رعايا أكثر من ستين دولة، بما فيهم مواطنون مصريون. هذا بالإضافة إلى انتهاك المبادئ التي يحترمها المجتمع الدولي والبشرية بأسرها، وتحض عليها كل الديانات والثقافات، وخاصة الدين الإسلامي الحنيف.

إن البند الذي نتحدث اليوم في ظله مخصص لمناقشة التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ولمناقشة تقرير الأمين العام حول تلك التدابير. وأود في هذا الصدد أن أقدم الشكر للأمين العام على التقرير الذي قدمه حول هذا البند. ونلحظ بارتياح الجهود التي قام بها الأمين العام لتنفيذ المهام التي أوكلتها إليه الجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب. ونشير هنا بالأخص إلى قيام الأمين العام بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في هذا الصدد.

كما نعبّر عن الرضا لما اطلعنا عليه في تقرير الأمين العام عن تزايد عدد الدول الموقعة والمصدقة أو المنضمة إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب. وبهذه المناسبة، ندعو بقية الدول لأن تحذو حذوها إلى أن يصل الغطاء القانوني لمحاربة الإرهاب إلى درجة العالمية.

كما أود بهذه المناسبة أن أشير إلى أن مصر سبق أن قدمت، لعلم الدول أعضاء الأمم المتحدة، معلومات حول التدابير التي اتخذتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، فيما يتعلق بمنع وقمع الإرهاب الدولي. فمصر كانت من جانبها إحدى أوائل الدول التي دقت ناقوس الخطر لقدوم ظاهرة إجرامية جديدة على الساحة الدولية هي الإرهاب الدولي. وقادت مصر ولا تزال حملة طويلة الأمد ضد الإرهاب على جميع الأصعدة.

فعلى الصعيد الوطني، لم تألل مصر جهدا على المستوى التشريعي والإداري بهدف تقويض الإرهاب من خلال إقرار خطط وطنية، على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

وعلى الصعيد الإقليمي، كانت مصر قوة دافعة في إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وكذلك اتفاقيتي مكافحة الإرهاب الدولي اللتين أبرمتا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أما على الصعيد الدولي، فقد وقّعت مصر وصدقت أو انضمت إلى ١٤ اتفاقية عالمية وإقليمية تعد جميعها بمثابة قانون داخلي واجب التطبيق في بلادي. كما أنها تشارك بفاعلية في كل المفاوضات الجارية حاليا بهدف صياغة قواعد جديدة لقمع هذه الظاهرة البشعة.

ولقد أصدر مجلس الأمن قراره بالغ الأهمية مساء يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر، وحاز القرار التأييد الإجماعي لأعضاء المجلس. ونحن من جانبنا نؤيد أطروحاته وإطاره العام. وسوف نتابع باهتمام أيضا ردود الأفعال والتحليلات بشأنه، ونراقب تحركات المجلس في إطاره وفي أسلوب متابعته وتنفيذه.

وقد استرعى اهتمامنا، بل وتأييدنا، تأكيد القرار لعدم منح الملاذ الآمن للهاربين المتورطين في الأعمال

الإرهابية، وعدم جواز الاحتجاج بالدوافع السياسية كأسباب لرفض تسليم هؤلاء الهاربين.

وهذا الأمر كان لنا معه تجربة مريرة، وكثيرا ما طالبنا، وحذرنا الكثير من الدول الغربية من عدم توفير الملاذ الآمن في أراضيها لعناصر إرهابية هاربة وواقعة تحت طائلة القانون، ومن خلال إجراءات قانونية واضحة. وللأسف أننا نشهد اليوم خطأ هذه المواقف والتوجهات التي أخذت بها هذه الدول. والأمل كبير في أن يلتزم الجميع بهذه النقاط التي تضمنها هذا القرار.

وتبقى لنا تساؤلات هامة ينبغي أن نتابعها فيما يتعلق بهذا القرار، ومنها على سبيل المثال، عناصر الولاية المنوطة باللجنة التي شكلها القرار لمتابعة تنفيذه، وما هي آلياتها وسلطاتها وصلاحياتها، والحد الفاصل بين دورها في المراقبة وقدرتها على التصرف، وعلاقة القرار بمجموعة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس ذاته في هذا السياق، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تتناول الأمر. وهناك الكثير من النقاط الأخرى التي ستحتاج لتوضيح، خاصة بالنسبة للالتزامات التعاقدية السارية بين الدول وفقا لقواعد القانون الدولي الأخرى والقوانين الوطنية. ولقد استمعنا باهتمام وتقدير لما تحدث به مندوب المملكة المتحدة الموقر في هذا الشأن.

إن الحرب ضد الإرهاب تحتاج لأدوات كثيرة، منها القانوني، ومنها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها. إلا أن المؤكد أن الأبعاد السياسية والأسباب الجذرية للإرهاب ينبغي أن تحظى بالاهتمام الرئيسي لكي ينجح المجتمع الدولي في التصدي الناجح لهذه الظاهرة المدمرة.

أود أن أؤكد، وبكل وضوح وصراحة ودون مواربة، أن المشكلة الفلسطينية هي في مقدمة المشكلات السياسية والإنسانية التي ينبغي أن تركز الجهود لتسويتها بشكل عادل يتيح للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وأود القول أيضا إذا تصور البعض في إسرائيل بأن الفرصة متاحة للقضاء على المقاومة الفلسطينية للاحتلال من خلال استغلال هذا الوضع الحالي الذي يواجهه العالم، فإنهم يخطئون خطأ جسيما لا يعلمون أبعاده أو يقدرون عواقبه.

وإن ما يستثير الأسى أن يزج باسم الدين أو ثقافة الإسلام لتبرير ارتكاب الجرائم الإرهابية التي تتعرض للأبرياء بالضرر. إلا أن من المؤذي والمؤسف والمزعج حقا أن تغتنم فئات أو جهات معينة فرصة وقوع هذه الجرائم الإرهابية لكي تسرع إلى وصم ثقافة أو حضارة بالاسم، أو أن تزعم أن هذه الحضارة أو تلك تعلو وتسمو عن الأخريات. وهناك الكثير مما يمكن التحدث به في هذا المجال، الذي يخرج عن موضوع البحث اليوم، وإن كنا ننوي أن نتعرض له في حينه بحديث هادئ يعبر عن عمق تجربة الحضارات والحوار البنَّاء فيما بينها.

لقد أعاد رئيس بلادي، الرئيس حسني مبارك، فور وقوع هذه الأحداث الخطيرة، طرح مبادرة مصر – المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للاتفاق على إطار شامل وجماعي يتصدى فيه المجتمع الدولي لظاهرة الإرهاب. ولا شك أن قيام زعماء العالم بالحضور إلى هذه القمة في توقيت مناسب، وبهدف إرسال رسالة واضحة في مكافحة الإرهاب واتخاذ إجراءات كاملة للقضاء على هذه الظاهرة التي لا يخلو منها مجتمع من مجتمعاتنا، سوف يكون له إسهامه الرئيسي في تعظيم هذا التصدي للإرهاب. ولقد آن الأوان لأن تتخذ هذه الدورة للجمعية العامة قرارها بتفعيل فكرة عقد هذا المؤتمر واتخاذ إجراءات الإعداد له من حيث تحديد الوقت المناسبة لعقده والانخراط الجاد في أعمال التحضير له والتي نقدر أنها ستستغرق وقتا. إلا أن الأمر الهام هو أن نبدأ السعي نحو تحقيق هذا الحدث الهام.

ختاما فإننا، إذ نشعر بأهمية التعاون وتنسيق الرد المنظم الجماعي والفعال في إطار الأمم المتحدة ومن خلال وفاق عريض للقضاء على الإرهاب أينما كان، نطالب جميع الدول الأخرى بأن تنحو نحو الدول التي آلت على نفسها اجتثاث قلاع الإرهاب. ولعل في هذه الدورة للجمعية العامة فرصة مواتية لإجراء حوار مكثف يساهم في التوصل إلى نظام شامل ومتكامل لمكافحة الإرهاب سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا وقانونيا ولمعالجة الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في ١١ أيلول/سبتمبر، بينما كنا نصلي من أجل السلام العالمي في إفطار عالمي للصلاة هنا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، استهدف البرجان التوأمان عن عمد ودمرا. وبقي ناقوس السلام الذي كان ينبغي أن يقرعه الأمين العام في ذلك اليوم صامتا. وفي اليوم التالي رن في ذكرى العدد غير المعروف من ضحايا الهجمات الإرهابية. وقد نكبت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية بآباء وأطفال وأزواج وأصدقاء وجيران وموظفين ومواطنين من أكثر من ٨٠ بلدا، بعضهم من أصل كرواتي أيضا. وتلك الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية، الرامية إلى قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص دون معرفة بهم، اقترفتها شبكة إرهابية وحشية منظمة.

وقد مر بلدي منذ عهد قريب بتجربة الحرب. ومن دواعي الأسف أن صدمة أعمال القتل العشوائي بالإضافة إلى التدمير المادي وصور الأشخاص المفقودين، أصبحت أمورا عادية تماما بالنسبة لنا. ولكن هذا الأمر لم يجعلنا أقل بل أكثر حساسية حيال الجرائم المرتكبة في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وإننا نعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا لأسر الضحايا والشعب الأمريكي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وعن تضامننا مع الجميع. وكرواتيا تلتزم التزاما تاما بمكافحة الإرهاب حتى القضاء المبرم عليه.

ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة ومنعهم من التسبب في مأساة أخرى. ويوضح ميثاقنا أن الإرهاب يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأن لكل بلد الحق الرسمي في الدفاع عن نفسه وعن مواطنيه وسلامهم وأمنهم. وبالتالي فإن ممارسة هذا الحق من الولايات المتحدة يجب ألا تكون عرضة للشك. ولكن، كما قال الأمين العام ببلاغة في مقاله المنشور بصفحة الرأي في صحيفة ''نيويورك تايمز'' في ٢١ أيلول/سبتمبر، ''إن الإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر استهدفوا أمة واحدة ولكنهم جرحوا عالما بأكمله''. ولذا ينبغي للرد على هذه الهجمات أن يأتي من جميع أرجاء العالم. وشعارنا في هذه المهمة الشاقة هو: العمل المتعدد الأطراف ضد الإرهاب. وينبغي أن ندع جانبا العديد من خلافاتنا وأن نركز على هدف مشترك: القضاء العالمي على الإرهاب، مرة وإلى الأبد.

فما هو الدور الرئيسي للأمم المتحدة في هذا المسعى، وماذا يمكن أن نتوقع من هذه المناقشة؟ إننا ندعم بقوة رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة تتمتع بموقف فريد للمضي قدما بالكفاح المشترك ضد الإرهاب. وستقوم فرادى البلدان بمحاربة الإرهاب بمختلف الطرق، وستدخل في مختلف التحالفات والترتيبات الإقليمية وغيرها لمكافحة الإرهاب. لكن من الضروري إظهار أن هناك قاسما مشتركا واضحا ضد الإرهاب، وأن الجميع يتشاطرون القيم والالتزامات الأساسية لمكافحة الإرهاب. وقد وجه رئيس جمهورية كرواتيا مؤخرا نداء لجعل هذه القيم والمبادئ الأساسية للتحالف العالمي ضد الإرهاب شفافة وصريحة.

ستكون الحرب ضد الإرهاب طويلة ومعقدة. وعلينا أن نحاكم الإرهابيين أينما كانوا، وأن نقطع التمويل عنهم، وأن نعزل البلدان التي تساعدهم وتدعمهم وتؤويهم. ولكن من أجل القضاء على الإرهاب يجب أن تكون الحرب ضده

مقرونة بحرب ضد الأحوال التي تساعد على انتشار الإرهاب، مثل الصراعات الدائرة منذ مدة طويلة والأزمات غير المحلولة وعدم المساواة والفقر والجهل والظلم. ومن ثم يعتمد نجاحنا الكامل بدرجة كبيرة على الجهود المنسقة بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ليس أمامنا الكثير من الوقت. ينبغي أن يتم بسرعة تحويل إدانتنا للإرهاب الى خطوات عملية ضده. وتوفر لنا اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتا عشرة لمكافحة الإرهاب بالفعل إطارا جيدا لمحاكمة وتسليم المجرمين ولمكافحة غسيل الأموال. وسوف يقدم قرار مجلس الأمن الذي اعتمد مؤخرا زخما جديدا رئيسيا لهذه العملية، ليس من خلال اتخاذ خطوة إضافية نحو تحديد التزامات البلدان في تعاونها ضد الإرهاب وفقا للفصل السابع فحسب، ولكن أيضا من خلال إنشاء آلية لرصد التنفيذ الوطني.

وترحب حكومة كرواتيا بهذا القرار واسع النطاق لمكافحة الإرهاب وتعتزم الإسراع في التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة لمكافحة الإرهاب التي لم تصبح طرفا فيها بعد. كما أنها تعرب عن استعدادها للتعاون الكامل في تنفيذ مختلف الصكوك الدولية لمناهضة الإرهاب وفي الأنشطة العملية للقضاء على الإرهاب.

وكرواتيا، بوصفها طرفا في النظام التأسيسي لمحكمة روما، تؤيد الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في رأيها بأن المحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة الملائمة للنظر في الأعمال الإرهابية، عندما تقتضي الحاجة. ولما أصبح إنشاءالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة قريب المنال، فمن المشجع أن نعرف أنه حتى في غياب استجابة ملائمة من بعض الدول ستكون لدى المجتمع الدولي الوسائل لكفالة مثول مرتكبي هذه الجرائم المحددة ضد الإنسانية أمام العدالة. إن اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، المنعقدة الآن باستمرار، هي فرصة طيبة لمناقشة القضايا القانونية ذات الصلة هذه.

وحكومتي ملتزمة بمحاربة الإرهاب بوصفه شرا دوليا، بغض النظر عن مرتكبيه. وأية محاولة لمساواة الإرهاب بجماعات عرقية أو دينية معينة نرفضها رفضا باتا. وقد لجأ الإرهابيون عبر التاريخ كله إلى ديانات أو أيديولوجيات مختلفة لاعتناقها وتبرير جرائمهم.

لقد كان الإرهاب دائما تهديدا للبشرية، ولكن مع التطورات التكنولوجية والعلمية الحالية أصبح هول الخطر الذي نواجهه اليوم غير مسبوق. لقد منعنا من عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في شهر أيلول/سبتمبر بسبب الهجمات الإرهابية. ومع ذلك، لدينا الآن فرصة لنفعل شيئا ما ذا أهمية قصوى لمستقبل أطفالنا: إلزام أنفسنا بأن نترك لهم عالما خاليا من الإرهاب. وستكون معركة طويلة وشاقة، ولكن مستقبل أطفالنا يعتمد عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.